

بالموائى ويأحداث الوكالة الوطنية للموائى وشركة استغلال الموائى. كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يجبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التربية الوطنية والسيد وزير الاتصال بتأخير تقديم الأسئلة الشفهية الموجهة لقطاعها إلى آخر الجلسة. وكذلك بمراسلة من السيدة رئيسة الفريق الاشتراكي، تجبر من خلالها المجلس بانضمام المستشار السيد محمد الهبطي إلى الفريق الاشتراكي. فيما يخص الأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 14 يونيو:

- عدد الأسئلة الشفهية: 13 سؤالاً؛
 - عدد الأسئلة الكتائية: 4 أسئلة؛
 - عدد الأجوبة الكتائية: جوابان.
- وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بأربع طلبات إحاطة، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد، تفضل السي الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

هناك نقاش وطني حول مشروع مسودة الإصلاحات الدستورية التي جاءت نتيجة التجاوب الكبير والعميق بين جلالة الملك محمد السادس نصره الله ومطالب المجتمع المغربي. هذه الاستجابة، السيد الرئيس، التي جعلتنا نؤمن بأن جلالة الملك محمد السادس نصره الله يضع مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات.

إن هذا التجاوب وهذه الإرادة الملكية القوية، تجعلنا كخب سياسية وأحزاب مطالبين بالترفع عن المصلحة الحزبية الضيقة وهاجس التسابق الأعمى على المقاعد، ثم التحلي بثقافة سياسية جديدة بهدف الوصول إلى الوزارة الأولى.

إذن واحد المجموعة دابا ديال الأحزاب، كل واحد تيقلب شكون اللي غادي يكون عنده الوزير الأول.

السيد الرئيس،

إن تحقيق هذه الغاية يلزم توفير جملة من الشروط، في مقدمتها: أولاً، انتخابات نزيهة، تضمن تمثيلية الشعب بكل مكوناته، وأهمها الشباب المغربي من خلال لائحة وطنية خاصة بهذه الفئة لإنصافهم، لأنه، السيد الرئيس، إلا ما تدارتس اللائحة ديال الشباب، راه غادي نرجعو غير

محضر الجلسة رقم 762

التاريخ: الثلاثاء 11 رجب 1432 (14 يونيو 2011)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وأربعة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثالثة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

أعلن عن افتتاح الجلسة.

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة للسيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أحيط المجلس المقرر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 29.05 يتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

2- مشروع قانون رقم 07.10 يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف الصادر في 12 شعبان 1340 بشأن الصيد في المياه البرية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

3- مشروع قانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

4- مشروع قانون رقم 47.09 يتعلق بالنجاعة الطاقية؛

5- مشروع قانون رقم 20.10 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.02 المتعلق

ومن خلاله الرأي العام الوطني علما، إلا ونصاب بحيرة وبما يشبه الدوخة، فأني موضوع سنختاره في ضوء كثرة الهم والمصائب التي أصبح المغاربة يكتنون بنيرانها؟

فهل سنتحدث عن استقالة الحكومة وانسحابها من التدبير العقلاني والحكيم للشأن العام، في وقت انصرف وينصرف الكثير من وزرائها إلى التدبير والتحصير لانتخابات سابقة لأوانها، مسخرين بذلك بحسب التقارير التي ينقلها إلينا السادة المستشارون أول بأول، مسخرين بذلك إمكانيات الدولة في خدمة أجندة انتخابية ضيقة؟

هل سنتحدث عن اتساع مساحات الإضرابات التي شملت مختلف القطاعات، والتي يؤدي اقتصادنا الوطني ويؤدي المواطنون من جرائها ثنا باهظا؟

نحن نفهم ونتفهم أنه في سياق هذا الحراك الاجتماعي، من الطبيعي جدا ومن العلامات الصحية جدا أن تشهد مختلف أشكال الاحتجاجات والتعبير عن المطالب الاجتماعية هذه الطفرة النوعية غير المسبوقة.

كلشي هاذ الشي معقول ومفهوم ومشروع، لكن أن تدبير الحكومة ظهرها لكل هذه المطالب وأن تتصرف كالنعامة في هذا الوقت الدقيق الذي تتهيا فيه بلادنا لريح استحقاقات، لاشك أنها ستؤسس لمرحلة تاريخية نوعية، سترهن مستقبل البلاد ومستقبل أجياله لعقود قادمة.

هل سنتحدث كذلك عن امتهان كرامة المواطنين، وعن هذه الحكمة الذي يشعر بها المواطنون عندما يتوجهون إلى المستشفيات العمومية ولا يلقون إلا الإهانة تلو الإهانة؟

هل سنتحدث، السيد الرئيس المحترم، عن ما أصبحنا نعاينه وعياناه البارحة فقط في مدينة الحسيمة من جراء إقدام بعض رجال الشرطة عن الاعتداء على مواطنين عزل، مشهرين في وجههم سلاحا ومتلفظين بكلام كله حمولة عنصرية، من قبيل: "أتم اريافة أولاد السبليون"، "الأوباش".

نحن لا نقبل أن تهان كرامة المواطنين، وبقدر ما نتمن ونحني عاليا الجهود الضخمة التي يبذلها رجال الأمن بمختلف أصنافهم، لكن لا نقبل أن تهان كرامة المواطنين في مملكة محمد السادس، المغاربة كلهم سواسية أمام القانون، ولا نقبل أن ينعت المواطنون في هذا الجزء الغالي من الوطن بأنهم أولاد السبليون، وهو ما تسبب في خروج الآلاف من المواطنين ليلة البارحة إلى الشوارع، منددين بهذا السلوك الأرعن، ونطالب وزارة الداخلية أن تفتح تحقيقا على وجه السرعة في هذا الموضوع.

تلاحظون، السيد الرئيس، بأن هناك ازدحام للقضايا التي تشغل الرأي العام الوطني، ونود حقيقة أن نسأل الحكومة عن هذا المنطق الغريب الذي تتصرف به، في وقت تتطلب البلاد أن تتركس الجهود من أجل التصدي للقضايا الحقيقية، وأن نفوت الفرصة عن أولئك الذين يزعمهم أن يكون المغرب قد خطى كل هذه الخطوات العملاقة باتجاه إحراز المزيد من التقدم على طريق توطيد خياره الديمقراطي.

احنا، باش نكونو متفقين، لا في مجلس النواب ولا في مجلس المستشارين؛ ثانيا، الاستقرار على مستوى التقطيع الانتخابي، ماذا نريد أو نريد وزارة الداخلية؟

الكل يتحدث وينتقد ترحال البرلمانيين، ويسمونهم البرلمانيون الرحل، لكن لا أحد يتحدث عن ترحال أخطر تمارسه وزارة الداخلية، الداخلية كنتجيب لنا، يمكن لي نقول لك دواوير وأحياء ما تنعرفوهمش. كيف يمكن لبرلماني أن يوطر دواوير وأحياء لا يعرفها؟ أنت ما تتعرفش واحد الدوار كيفاش غيمكن لك توطره، ووزارة الداخلية تتجي وتتجيب لك ذوك الدواوير، واش ماشي حرام؟ ويصعب عليه إقناع سكانها بالمشاركة، واش هذا ماشي ترحال أخطر؟

السيد الرئيس،

ويشاع داخل الأوساط السياسية أن التقطيع يوظف لتقوية حزب على آخر، وهذا ما يتداوله السياسيون في السر، فإذا تريد وزارة الداخلية؟ علاقة وثيقة بين الناخب والمنتخب أم علاقات متفككة، لا تجعل المنتخب قادر على تأطير المواطن؟

ثالثا، ما يحصل الآن هو أن كل حزب ينظر بمنظور ضيق، ويقترح ما يحقق له أكبر عدد من المقاعد كيف ما قلت، إنه طموح مشروع، السيد الرئيس، لكن حذار أن يتم ذلك على حساب المصلحة العليا للوطن، لأن الآن نسمع الكثير من الكلام عن لائحة إقليمية وعن الإسمي أو الأحادي، إلا أننا نرى أن نمط الاقتراع سيضمن مشاركة أقوى للمواطنين، وهذا الرهان الأكبر للإصلاحات لضمان استقرار المغرب وتقدمه.

مثلا فرنسا، السيد الرئيس، لا تقطيع منذ نابليون، واللي ما بغيناش هاذ المرة كل مرة تيجيبوا لنا تقطيع باش يدوزوا واحد الحزب، هاذ الشي راه احنا ما بغيناهاش، بغينا التقطيع اللي كان واللي اتفقوا عليه الأحزاب من شحال هذا، يبقى باش يضمن المشاركة، وهاذ الشي راه في مصلحة المغاربة والمغرب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قبل أن أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، أود أن أرحب بوفد عن الملتقى السابع لموظفي البرلمانات الفرنكفونية للمتوسط، من لبنان والجزائر، موريتانيا وفرنسا.

شكرا، إذن الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، أعترف لكم باسم فريق الأصالة والمعاصرة بأننا كلما جئنا لهذا المجلس وفكرنا في الإحاطة، الموضوع الذي نرغب في إحاطة المجلس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة الآن للفريق الفيدرالي، تفضل السي
دعيدة.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار المادة 128 من القانون الداخلي لمجلس المستشارين، نحيط
مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني أنه بتاريخ 25 ماي 2011،
صادق مجلس المستشارين على القانون رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة
الصحية وبعرض العلاجات.

وأخذا بعين الاعتبار أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالصحة، لاسيما
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودستور
المنظمة العالمية للصحة، فإن القانون رقم 34.09 في مادته الرابعة، ينص على
الوقاية الصحية، خاصة ما يتعلق بآليات اليقظة والأمن الصحي.

وبما أن الحق في الحفاظ على الصحة من مسؤولية الدولة، فإننا
نتساءل: أين وزارة الصحة ومديرية الأدوية والصيدلة، إما لطمأنة المواطنين
أو العمل على سحب مجموعة من الأدوية التي تتوفر على مادة
(parabène)، والتي لازالت تتداول إلى يومنا هذا داخل الصيدليات،
والبالغ عددها 400 دواء، والتي تم التأكد من كونها وراء الإصابة بالأمراض
السرطانية؟

وفي هذا الإطار، نشير إلى أن البرلمان الفرنسي، الجمعية الوطنية، يوم
3 ماي 2011 صادق على حذف هذه الأدوية، والتي تتعلق بالعديد من
الأمراض، نذكر منها: الأدوية خاصة بالسعال (la toux) كدواء (drill)،
(rhinathiol)، أمراض الأمعاء مثل (motilium)، أمراض القلب
والشرايين كدواء (cozaar) (zinnat)، أدوية مضادة للحمي،
مستحضرات التجميل ومستحضرات خاصة بالأطفال ك (Biafine)
وغيرها، أدوية خاصة بالقرحة وأمراض المعدة ك (maalox)
(gaviscon)، وغيرها.

فهل ستخرج وزارة الصحة عن صمتها لتنوير الرأي العام الوطني والعمل
على سحب هذه الأدوية من التداول في الصيدليات أم أن لوبيات صناعة
الأدوية ستحول دون ذلك؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

سبق لنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وانسجاما مع روح
المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، أن أمطنا اللثام عن جملة من
المشاكل التي ما انفك يتخبط فيها الفلاح المغربي الصغير والمتوسط جراء
التساقطات المطرية الاستثنائية والهامة التي جادت بها الطبيعة، والتي
همت جزءا كبيرا من أرجاء المملكة.

كما سلطنا الضوء على المنعطف الحرج الذي يمر منه قطاع إنتاج
الحبوب في البلاد نتيجة -بطبيعة الحال- لنفس الأسباب على مرأى ومسمع
من الوزارة الوصية، وزارة الفلاحة والصيد البحري، الوزارة المعنية بهذا
القطاع، والتي أثرت الركون إلى صمت رهيب، غير مبالية بمعاناة الفلاح
الصغير والمتوسط، هذا الصمت الذي لم يزد الملف، الذي لم يفتح ولم يبرح
مكانه، إلا تعقيدا، ولم يزد الفلاح الصغير والمتوسط إلا حيرة وإحباطا.

السيد الرئيس،

أمام هذا الموقف المتصلب للوزارة ولازمة اللامبالاة، يعيد الفريق
الاستقلالي مرة أخرى طرح هذا الموضوع ويعيد التأكيد على ضرورة
التدخل العاجل للدولة من أجل وضع حل للغليان المتزايد للفلاحين
المتضررين جراء هذه الأمطار، والتي أثرت بشكل مباشر وبالغ على السعر
الخاص بالقنطار الواحد للقمح بنوعيه، هذا السعر الذي يخضع لمواصفات
ومعايير محددة، ولكنه للأسف اليوم لا علاقة له بالسومة المرجعية ولا
بالتسعيرة المرجعية والمحددة في 290 درهم للقنطار.

السيد الرئيس،

الظروف الطبيعية لا يمكن أن تكون مدعاة لفتح الباب على مصراعيه
لكل مضارب، همه استغلال الفلاح الصغير والمتوسط وجعله لقمة سائغة
بين فكيه. صحيح أن الخصوبة تأثرت، صحيح أن الوزن النوعي تقلص
بشكل ملحوظ، ولكن هذا لا ينبغي أن يكون مبررا لتخلي الوزارة عن
التزامها تجاه الناس اللي هي وصية عليهم، واتجاه قطاع حساس، يعتبر أكبر
مساهم في الثروة القومية، أكبر مساهم في الناتج الداخلي الخام وأكبر مساهم
في سوق التشغيل، على اعتبار أن الفلاحة تضمن قوت أكثر من 45%
من اليد العاملة الوطنية.

السيد الرئيس،

نحن لا نفهم موقف الوزير، ولا نجد لغيابه المتكرر عن القبة البرلمان
مبررا، وللتأكيد لقد سبق لنا أن طرحنا سلسلة من الأسئلة حول هذا
الموضوع، وتقدمنا بطلب لعقد اللجنة المختصة لدراسة التدابير والخطوات
المتخذة لحل هذا المشكل الهام وحل مشاكل أخرى لا تقل أهمية، من قبيل
التقييم المرحلي لعملية تفويت أراضي SOGETA و SODEA للخواص
في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

السيد الرئيس،

عندما أشرنا أو إن الفريق الاستقلالي عندما يثير مرة أخرى هذا

السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات التي ستقوم بها الحكومة لمراقبة هؤلاء؟

وأتمنى أن يكون جوابا في الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة ياسمينه بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد المستشار،

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

صحيح، السيد المستشار، أن مجلسكم الموقر دائما بالخصوص عند حلول فصل الصيف تهتمون بالسلامة الغذائية.

صحيح كذلك، السيد المستشار، على أن هناك عدة متدخلين في هذا المجال، فهناك وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة، وزارة الصناعة، ومصصلحة الغش والجمارك، الجماعات المحلية.

غير في الأول بغيت نعطيك غير بعض الإحصائيات، اللي دائما أذكر بها والي هي مهمة، هذه معطيات ديال سنة 2010، فخلال هذه السنة تم تسجيل 1500 حالة ديال تسمم غذائي جماعي، 42% منها وقعت بالمنازل. صحيح، أشرتم على أنه النقل ديال البضائع وديال المواد الغذائية لا تستجيب دائما لمعايير السلامة، إذن 42% منها وقعت بالمنازل، 15% منها في أماكن العمل، و80% في المجال الحضري، في حين شكلت نسبة تسمم المواد المعلبة 6,5%، خصت المشروبات الغذائية.

إذن أشنو هي، بعجالة، الإجراءات اللي قمنا بها؟

أولا، وزارة الصحة عندها واحد المركز لمحاربة التسمم واليقظة الدوائية، اللي كايين هناك تيمكن للمواطنين التدخل عبر الهاتف، كايين هناك رقم اقتصادي اللي هو رهن إشارة المواطنين، اللي هو 0801000180، وكايين هناك تتبع الحالات الوبائية، كايين ثلاثة ديال الإجراءات والتدابير اللي هي مهمة:

أولا، كايين هناك اتفاقية ما بين وزارة الصحة والداخلية والفلاحة، اللي هي اتفاقية إنذار، تهدف أولا إلى تعزيز المراقبة الصحية للمطاعم ومحلات المأكولات الجاهزة؛

ثانيا، تقوية التنسيق مع تبني إستراتيجية موحدة للمراقبة، وتتبع الجوانب الصحية لتهيء المأكولات.

ثانيا، تم إحداث الخلية الوطنية لليقظة الصحية، التي تضم مصالح وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة ووزارة الصحة، والتي تركز مهمتها، سواء على الصعيد المركزي أو المحلي، على متابعة كل حالات التسمم الغذائي

الموضوع، فإنه يجدد طلبه للجنة المختصة للانعقاد من أجل تدارس آثار الأمطار على وضعية قطاع الحبوب وكذلك على الوضعية الاجتماعية للمزارعين الصغار والكبار والمتوسطين -بطبيعة الحال- وحمل كل المسؤولين على تحمل مسؤوليتهم كاملة في هذا الباب، كل من منطلق توجهه واختصاصاته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نشعر الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالاً، 3 منها آنية موجهة لقطاع الصحة والتربية الوطنية، و17 سؤالاً عادياً موجهة لقطاعات: الصحة، التربية الوطنية، السياحة، الطاقة والمعادن، الاتصال، الصناعة والتجارة، الثقافة، الشؤون الاقتصادية والعمامة، تحديث القطاعات العمامة.

نستهل جدول هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول التسممات الغذائية الناتجة عن فساد المواد الاستهلاكية الأساسية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد خيري بلخري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

هذا السؤال قد وجهناه إلى السيد الوزير الأول وليس لوزيرة الصحة لأنه يهم المراقبة، وبالخصوص نحن مقبلين على فصل الصيف، ونعرف أن فصل الصيف تكون درجة الحرارة مرتفعة جداً، وتسبب كذلك مشاكل بخصوص عدم المراقبة في المواد الغذائية.

ونعرف أن اليوم، وهذا الذي جعلنا نطرح هذا السؤال، وهو البعض يستغل هذه الوقفات والمطالبة بالإصلاحات الدستورية والفساد وغير ذلك، أنهم يستغلون هاذ الناس لأن المراقبة أصبحت منعقدة، وأصبح العديد يبيع عدة مأكولات خفيفة وكذلك عدة مواد غذائية التي تباع في الأزقة وفي الشوارع وفي مقرات غير صالحة، وهذا هو الذي جعلنا أننا لا نترك المجال لهذه المشاكل.

السيدة الوزيرة، بما أنكم تمثلون الحكومة، فكيف يعقل في هذا المجال أن نرى هناك شاحنات، يعني وسائل نقل غير متوفر فيها الشروط لنقل بعض المواد، مثلاً كالمياه المعدنية، المشروبات الغازية وبعض الحليب وغير ذلك، في واضحة النهار وفي درجات حرارة تصل إلى 45 درجة وعدم توفرها على مبردات لكي تصل إلى الزبناء وإلى المتاجر.

والصناعية أولاد بورحمة ب 5 كيلومتر فقط، لا تتوفر على مستشفى مجهز ولا على قسم مستعجلات ولا تقوم بها الصيدليات بالحراسة الليلية، ومعظم السكان يضطرون إلى قطع مسافة 35 كيلومتر إلى القنيطرة للعلاج، حتى في حالة الاستعجلات لأن سكان سيدي يحيى، السيدة الوزيرة، يفتقرون إلى وجود أطباء اختصاصيين.

السيدة الوزيرة، كيف ستعمل الوزارة على معالجة هذا الوضع غير الطبيعي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السيد المستشار،

ف سؤالكم، السيد المستشار، يستهدف على الخصوص وضعية القطاع الصحي بسيدي يحيى الغرب.

إذن غير على المستوى الجهوي، السيد المستشار، تتوفر هذه الجهة على 1773 موظف من جميع الفئات الطبية والتمريضية والإدارية والتقنية، كإين هناك كذلك الوحدات الصحية التي كئشهد تواصل لأشغال التهيئة ضمن برنامج تدبير صيانة الملك العقاري.

كذلك الجهة تتعرف مستشفى الإدريسي، التي هو مقبل على إحداث فيه تخصصات، ولكن هو الآن مقبل على إحداث تخصصات جديدة للرفع من طاقته الاستيعابية وتأهيل بنيته وعصرنة تجهيزاته، وهو مشروع التي الآن هو في طور الدراسة الأولية.

تم إطلاق كذلك عملية تأهيل بنيات وتجهيز جميع دور الولادة بهذه الجهة في إطار الأولوية التي أعطيت لتقليص عدد وفيات الأم والطفل، كما تم الشروع في أشغال تهيئة وتأهيل جميع المختبرات والمراكز الاستشفائية بالجهة.

تم تزويد كذلك هذه الجهة، برسم سنة 2011، بالأدوية والمستلزمات الطبية، بغلاف مالي ديال 23 مليون و261 ألف درهم، إذن ما يزيد على 23 مليون ألف درهم استفادت هذه الجهة فيما يخص الأدوية، ولحد الآن تم تسليم نسبة 83%.

تتوفر البلدية حاليا على مستوى جماعة سيدي يحيى الغرب على مركز صحي حضري مع وحدة للتوليد من 10 أسرة، يعمل به 2 أطباء، 11 ممرض، 2 تقنيين متخصصين، ويتم حاليا كذلك دراسة تأهيل المؤسسة الصحية الحالية ليم تحويلها إلى مستشفى محلي.

إذن هاذا المركز الصحي ديال سيدي يحيى الغرب، الآن كإين هناك دراسة باش يتأهل إلى مستشفى محلي بطاقة استيعابية ديال 68 سرير

واتخاذ الإجراءات الضرورية.

كل هذه الإجراءات، السيد المستشار المحترم، توجت بإحداث، منذ يناير 2010، بإنشاء المكتب الوطني للسلامة الغذائية التي تتشرف عليه وزارة الفلاحة، والتي هو تقوم بمراقبة المواد الغذائية خلال جميع المراحل التي تمر بها من الحقل إلى المستهلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب، ولكن نحن نعرف أن هناك لجنة وزارية تهتم بهذا المجال، ولكن نحن الآن نرى أن هناك مشاكل كثيرة، لا بد لهذه اللجن باش تقوم وما تبقاش لجن موسمية إلا في شهر رمضان، هناك الذبح السري، نعرف أن في المغرب الآن 50% من الذبح السري، واش الحكومة قدرت تنقص من هذا العدد؟ نمشيو غير للدار البيضاء راه في وسط المدينة أمام الملاء وأمام هذه المراقبة، واش تقدر تدير شي حاجة؟

المأكولات الخفيفة التي بدون رخصة هناك في الشوارع، المياه المعدنية، تنشوفوها في 45 درجة قدام مول الحانوت، واضع المياه الغازية والمعدنية، أين هي المراقبة؟

هذا التي كئطلبو الآن باش خص هاذا المراقبة تخرج من الآن قبل ما نوقعو في مشاكل، لأننا الصيف راه احنا فيه، وماشي غير الصيف، خصنا تبقى دائما.

ولهذا التي كئطلب من السيدة الوزيرة الآن كئمثلي الحكومة، واحنا كئبهو الآن الحكومة باش تقوم بالدور ديالها للحفاظ على السلامة ديال الصحة ديال المواطنين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الثاني الموجه أيضا إلى السيدة وزيرة الصحة، موضوعه وضعية قطاع الصحة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

سيدي يحيى الغرب مدينة تقطنها أزيد من 40 ألف نسمة وتعرف حركة فلاحية وغابوية قوية جدا. هذه المدينة التي تبعد عن المنطقة

هذا المجال.

ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه تحسين الأوضاع، تم إغلاق المستوصف الوحيد الذي تتوفر عليه جماعة لخصر لتحرم الساكنة من الخدمات التي كان يقدمها هذا المستوصف على تواضعها. ففتى تعود، السيدة الوزيرة، الأمور إلى نصابها؟ وهل من إجراءات وآجال لتحسين هذه الخدمات الطبية عموماً؟
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

السيد المستشار المحترم، بغيت تقول على أن المنظومة الصحية عرفت واحد الحركة ملحوظة، وهذا هو ما عكسته عدة مؤشرات ومعطيات مقارنة مع سنة 2007، فغير بعض الأرقام، السيد المستشار:

- بالنسبة للميزانية، فعرفت زيادة تقدر ب 48%؛

- بالنسبة للموارد البشرية، تم توظيف 6870 خريج من جميع الفئات ما بين سنة 2008 و2010، بمعدل 2000 منصب كل سنة، عوض 700 منصب في السنوات الماضية؛

- بالنسبة للأدوية، انتقلت الميزانية المخصصة لها من 700 مليون درهم

التي كانت في 2007 إلى مليار و700 مليون درهم خلال سنة 2011.

بالإضافة إلى التمثل المجاني بعدة أمراض مزمنة، كالسكري والسل وأمراض القصور الكلوي والأمراض النفسية والسرطان بشراكة مع جمعية للا سلمى.

وفي هذه السنة، ولأول مرة أضفنا التمثل المجاني بأمراض مزمنة أخرى، كأمراض الكبد من نوع C، أمراض الضغط الدموي والطلاسميا والهيموفيليا، التي هاذو كانوا مرضين اللي كانوا تماماً منسيين.

وإلى جانب هذا، فهناك أوراش أخرى شرع في إنجاز البعض منها، ويتعلق الأمر بالخريطة الصحية، بالسياسة الدوائية، بمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية، النظام الداخلي للمستشفيات، تعميم نظام المساعدة الطبية قبل مة هذه السنة وبرنامج الصحة بالعالم القروي وإحداث مراكز استشفائية جامعية جديدة.

السيد المستشار،

فقط بالنسبة لملاحظتكم حول المركز الجماعي لخصر، أنا اتصلت هذا الصباح بالسيد المندوب، وأكد لي على أن هذا المركز، فهو يقدم خدماته الصحية بدون انقطاع، وأكد لنا على أنه يتوفر على طبيب وممرض، ولم يتم

وتخصصات أساسية، منها الطب الباطني، الجراحة العامة، التوليد وطب الأطفال، مع الاعتمادات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة، إذن مع الاعتمادات تمت برمجتها خلال السنة الماضية، على أساس أننا نشرع في بناء هذا المستشفى المحلي عن قريب.

إذن صحيح على أنه كاين هناك ربما نقص على صعيد جميع الجهات، ولكن يمكن لنا نقولو أن على مستوى جماعة سيدي يحيى الغرب كاين هناك مجهود كبير اللي بذل بالنسبة لهذه الجماعة.
شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة، هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

أشكرك في البداية على جوابك السيدة الوزيرة، وأؤكد كذلك بأن مدينة متوسطة مثل سيدي يحيى الغرب، لا يمكن أن تظل بدون مركز للعلاجات الأولية الاستعجالية، هناك حوادث سير تحتاج إلى تدخلات استعجالية أولية، وهناك حالات مرضية أو لا قدر الله حالات تسمم أو غيرها تحتاج إلى تدخلات مستعجلة.

ونطالبك، السيدة الوزيرة، ونشذك بأن تعجلي بإحداث قسم أو وحدة لتقديم العلاجات، ولم لا بإحداث مستشفى محلي.
وشكراً السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الثالث موضوعه أوضاع قطاع الصحة، الكلمة لأحد السادة من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

نظراً لأهمية قطاع الصحة ببلادنا، فإن الرهانات المطروحة عليه كبيرة ومتعددة، حيث أن الأمر يتعلق بصحة المواطنين وسلامتهم، ولاسيما المعوزين وذوي الدخل المحدود منهم.

لهذا، ووعياً منا بالأمال المعقودة على هذا القطاع لتوفير الخدمات الصحية وتأمين العلاجات للمرضى، فإننا في الفريق الاشتراكي كأحد مكونات الأغلبية، ندعم ونساند المخططات والبرامج التي تتقدمون بها منذ أن توليت هذه الحقبة.

لكنه على أرض الواقع، لا زال الخصاص كبيراً، سواء تعلق الأمر بالبنية التحتية من مستوصفات ومراكز استشفائية أو بالموارد البشرية من أطباء وممرضين، وما حالة إقليم أسفي ومنطقة عبدة إلا نموذج لما تعرفه بلادنا في

التقليدية، موضوعه سبل تشجيع السياحة الجبلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عدال:

لقد وضعت بلادنا مخططا كبيرا وضخا لإنعاش وتطوير قطاع السياحة في بلادنا (رؤية 2020)، واعتمدت له آليات حديثة ومتطورة من أجل أن يتمكن المغرب من منافسة الدول السياحية الكبرى، سواء منها المتواجدة على البحر الأبيض المتوسط أو بعض الدول الإفريقية المعروفة بآثارها التاريخية.

ولأجل هذا الغرض، اعتمد المغرب إستراتيجية جديدة، تعتمد على إشراك المواطنين المغاربة أينما وجدوا من خلال إنعاش بعض أنواع السياحة التي لم تكن معروفة بشكل كبير وعلى رأسها السياحة الجبلية.

تعلمون، السيد الوزير، أكثر من غيركم ما تزخر به بلادنا من إمكانيات طبيعية ضخمة ومتنوعة من جبال وغابات جبال الأطلس الكبير والمتوسط والصغير، جبال بني يزناسن والريف.

لذلك، نساءلكم، السيد الوزير، عن إستراتيجية وزارتم لإنعاش السياحة الجبلية من أجل تنويع المنتج السياحي الوطني وتمكين ساكنة تلك المناطق من ترويج منتوجاتهم التقليدية وإنعاش المقاولات السياحية الصغرى وتحريك عجلة الاقتصاد في تلك المناطق والتي تعيش اليوم تهميشا وإقصاء واضحا من برنامج التنمية الوطنية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد ياسر الزناكي، وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين على طرح هذا السؤال حول موضوع السياحة الجبلية، والتي في إطار النهوض بها واستغلال الثروات الطبيعية الهائلة التي تتوفر عليها بلادنا في هذا المجال، تم اعتماد مشاريع تهم العديد من المناطق القروية في المملكة منذ سنة 2003، وذلك في إطار مخطط فضاء الاستقبال السياحي، موزعة بالنسبة للمناطق الجبلية على الشكل التالي:

- فضاء الاستقبال السياحي الريف، ويشمل فضاءات الاستقبال السياحي بشفشاون، الحسيمة وتازة ووزان؛

- فضاء الاستقبال السياحي الأرز، الأطلس المتوسط، حيث يتم تطوير هذه الفضاءات باستغلال نقط الاستقطاب المتمثلة في غابات وبحيرات إفران، خنيفرة، صفرو والحاجب وبولمان.

- فضاء الاستقبال السياحي الأطلس الكبير، ويتألف:

أولا، من فضاء الاستقبال السياحي الأطلس الكبير الأوسط في

تماما إغلاقه، فإذا كنتم تتفرون، السيد المستشار، على معلومات أخرى، أنا حينما توصلت بالسؤال وقفت على هذا المركز الصحي، وهذا ما تم التأكد عليه.

بالنسبة للمشاريع في طور الإنجاز في إطار ميزانية 2010 بالنسبة لجهتكم، السيد المستشار، فسيتم إعادة تهيئ وترميم وتجهيز قسم صحة الأم والطفل، ترميم وتجهيز المركز الصحي بكل من سيدي عبد الكريم والصورة القديمة، وترميم وتجهيز المركز الصحي مع دور الولادة في جماعة سميم.

أما بالنسبة للمشاريع المبرجة في إطار ميزانية 2011، فسيتم بناء وتجهيز المركز الجهوي بالنسبة لدكالة عبدة لعلاج داء السرطان، وهناك برامج كثيرة، فما ابقاليس الوقت أني نسردها كلها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

في الحقيقة لقد سبق أن طرحت عليكم عدة أسئلة فيما يخص إقليم آسفي، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على الحالة المزرية التي يعيشها القطاع.

السيدة الوزيرة، فيما يخص جماعة لحضر، أنا كرئيس جماعة، وأعيش يوميا هناك، الطبيب المسؤول ذهب في عطلة سنوية، وأغلق المستوصف بصفة نهائية لمدة تفوق شهر، والسكان كانوا مضطرين للتنقل لمدينة آسفي التي تبعد بحوالي 70 كلم عن المنطقة، النساء الحوامل هن كذلك مضطرات للتنقل لمدينة آسفي رغم المسافة البعيدة.

السيدة الوزيرة، في الحقيقة كائن هناك قضية وهي من الأهمية بمكان فيما يخص لساعات العقارب، ولو أن هذه القضية لم تكن في السؤال، ولكن لا بد من توفير بعض سيارات الإسعاف لكي تكون في الوقت المناسب.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة، وننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول ضرورة ملاءمة أسعار العروض السياحية للقدرة الشرائية للمواطنين.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال. تفضل السيد المستشار، هل هناك من باسط للسؤال؟ مكابش الذي يقدم السؤال؟ إذن تتجاوز.

السؤال الثاني الموجه كذلك إلى السيد وزير السياحة والصناعة

ألف هكتار، ولم تستغل، على الأقل أن تحمي من عصابة الهدر والقطع. كذلك عيون أم الربيع التي يبلغ عدد منابعها 47 عيون، وما أدراك ما أم الربيع، والذي ننتظر منكم دعم الإقليم بدراسة معمقة واسعة في مستوى عالي لتكون هذه معلمة ومحطة سياحية مهمة، وبالمناسبة ندعوكم السيد الوزير إلى زيارة هاته المناطق، أولا لتتقوا على حجم المؤهلات الطبيعية الضخمة وضعف البنية التحتية وغياب مرافق سياحية في المستوى اللائق.

السيد الوزير، أود أن أخبركم بأن سكان إقليم خنيفرة مازالوا يعيشون مغربين، المغرب النافع وغير النافع، وهذا مصطلح استعماري غير لائق، فات العصر ديالو.

كذلك يعيش الإقليم في إطار الزيارة الملكية مشاريع وإنجازات مهمة ونسجل غياب وزارة السياحة في تقديم تصورات... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك السيد المستشار، رآك فتي الوقت ديالك، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أنا أطمئنكم، كما ذكرت عدة مرات الهدف من إستراتيجية 2020 هي الانخراط في الجهوية الموسعة لكي يتمكن القطاع السياحي أن ينشر منافعه على جميع مناطق المملكة.

ذكرت بأن في المناطق الجبلية كإقليم خنيفرة فضاءات الاستقبال السياحي، هاذ البرنامج اللي كنتشغلوه عليه، مدينة خنيفرة داخلية، كما ذكرت هو في برنامج فضاءات سياحية ديال الأطلس المتوسط، كإقليم خنيفرة مع السلطات المحلية ومع الفاعلين المحليين.

كل هاذ المعطيات اللي اعطينينا أو المميزات الطبيعية ديال الجهة عارفينها ودرسناها، وتكلمت مع الناس المهمين، الناس المحليين، احنا الآن كما قلت هذا واحد العمل اللي كيخسبو ينطلق، احنايا كيمن لنا نرافقو المسؤولين في كل جهة باش يعززوا الجهة ديالهم توالي كوجهة سياحية، ولكن وزارة السياحة ممكنهاش تبقى من فوق تمشي في كل جهات المملكة، كعطيو برامج وكعطيو دراسات وكطلبو من الفاعلين، المسؤولين، السلطات المحلية باش يكون واحد الاشتغال محلي اللي كيعاونوا احنايا باش نكلو وندعمو عليه.

هاذ الشي اللي طرا حتى في جهة خنيفرة، وكإقليم خنيفرة كما قلت - كيدخل في برنامج فضاءات الاستقبال السياحي في هذه المنطقة هادي اللي إن شاء الله غادي نشوفو النتائج ديالو في المستقبل القريب.

وشكرا.

إقليمي أزيلال وبني ملال؛

ثانيا، فضاء الاستقبال السياحي الأطلس الكبير الشرقي في مرتفعات إملشيل؛

ثالثا، فضاء الاستقبال السياحي الأطلس الكبير الغربي، الذي يغطي أقاليم الحوز وشيشاوة.

- فضاء الاستقبال السياحي الشرقي وبني ملال يزناسن، ويتم تطوير هذا الفضاء في السعيدية والناطور ومناجم جرادة وكريسيف.

وثمينا للمجهودات السالفة الذكر، فمن المرتقب أن تسفر رؤية 2020 على إنشاء فضاءات سياحية جبلية جديدة بمختلف جهات المملكة إلى جانب اتخاذ عدة إجراءات رامية إلى العمل على الرفع من جودة الخدمات السياحية بالمناطق الجبلية وتدعيم أنشطة الترفيه السياحي بها.

وفي إطار مجهودات القطاع للنهوض اقتصاديا واجتماعيا بهذه المناطق، تم التوقيع على اتفاقيتين في يونيو المنصرم، تتعلق الأولى بتطوير المنتجات المحلية من خلال إبراز قيمة منتجات الصناعة التقليدية والفلاحة المحلية، وتم إبرامها مع ثلاث قطاعات وزارية: وزارة الفلاحة والصيد البحري، الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامية، وكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية.

أما بالنسبة لاتفاقية الشراكة الثانية، فتم توقيعها مع القرض الفلاحي المغربي وتقتضي تمويل المشاريع السياحية في فضاءات الاستقبال السياحي بالمناطق القروية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

في البداية نشكركم على الجواب ديالكم ولا نشك في مصداقية عملكم وتصوركم الذي جتتم به، أما أسباب نزول سؤالنا هو من أجل تحسيس الحكومة بضرورة تشجيع السياحة الداخلية من خلال:

أولا، استثمار المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها مملكتنا، خصوصا في المناطق الطبيعية الجبلية؛

ثانيا، سن سياسة مندمجة واضحة خاصة بـسياحة الجبال والغابات، غير واضحة بالنسبة إلينا في رؤية 2020؛

كذلك توجيه السائح الوطني إلى الاستفادة من مؤهلات بلده الطبيعية وتخصيص مراكز سياحية إيوائية بهدف اكتشاف مغربنا الغني بطبيعته وآثاره التاريخية.

على سبيل المثال إقليم خنيفرة يتوفر على مؤهلات سياحية قليلة جدا في المناطق الوطنية، كالغابة، كغابة الأرز التي تبلغ مساحتها أكثر من 200

مرات من أولويات إستراتيجية 2020، وهاذا القطاع اللي تولى له الحكومة أهمية بالغة، خصوصا في ظل مؤهلات السوق المحلية، حيث تم وضعها في صلب رؤية 2020 الخاصة بالقطاع باعتبارها كأحد البرامج الست ذات الأولوية في هذه الإستراتيجية.

في هذا الإطار، تم اعتماد رافعتين رئيسيتين للنهوض بها، الأولى دعم وتمييز المبادرات التي تم إطلاقها في إطار مخطط بلادي، وذلك للتمكن من إنجاز السبع محطات المتبقية على غرار محطة إفران، وهي إيمي ودار باكدير، المهديّة، سيدي العابد، راس الماء، النار البيضاء الكبرى، مراكش- تانسيفت- الحوز وطنجة- تطوان.

وستقدم هذه المحطات منتوجا ملائما لاحتياجات وعادات السياح المغاربة بأسعار جد مناسبة تتراوح ما بين 200 و400 درهم للشقة بالإقامة السياحية، وما بين 300 و500 درهم بالقرى السياحية وما بين 100 و150 درهم للموضع بالنسبة للمخيمات.

وثانيا، وضع برنامج وطني للقرى السياحية في الهواء الطلق، وذلك بتطوير جودة المنتج الحالي وإنجاز وحدات جديدة مندججة بمرافق ترفيهية ملائمة.

وسيمكن هذا البرنامج من تحقيق أحد الأهداف المسطرة لرؤية 2020 ألا وهي تثليث عدد الرحلات المحلية إن شاء الله.

وفما يتعلق بكنوز بلادي، فوعيا بالتعثرات التي أصبحت تشهدها هذه العملية، تم كما ذكرتم إطلاق دراسات جديدة لتحديد مختلف أنواع المستهلكين المغاربة ومتطلباتهم، مما سيمكن عما قريب من وضع حيز التنفيذ عملية لكنوز بلادي 2011، تستجيب بشكل أفضل للحاجيات المتنوعة للمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عزيز البار:

السيد الرئيس راني مازال لي دقيقة محتفظ بها من الأول، استعملت غير جوج دقائق عوض ثلاثة.

شكرا السيد الوزير. حقيقة كنوز بلادي كما أشرنا، كنشكرو مرة أخرى المكتب الوطني للسياحة اللي دار كل ما في الجهد ديالو لإعادة النظر في هاذ الشأن هذا وخاصة في المدن العتيقة، وخاصة حتى البرجة ديال رمضان كريم إن شاء الله، اللي هو شهر من الشهور اللي تستدعيو من هاذ المنبر جل المواطنين باش يتنفخوا بالمدن على سبيل المثال كالمدينة العتيقة فاس اللي هي مدينة عتيقة ودينية.

هو المشكل ديال الغلاء، السيد الوزير، وديال الأرقام اللي ربما... هنا عندنا بعض الأمور اللي لازم نجيو بها، وخص الوزير، ولو تعرفو اليد

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، فريق الأصالة جاهزين لبسط السؤال؟ تفضل.

المستشار السيد عزيز البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير.

السادة المستشارين،

هاذ السؤال كما من قبل أشرنا لو ولكن لا بد من التذكير.

لعل من أهم خصائص المنتج السياحي المغربي أنه منتج مرتفع التكلفة وغير موجه بالأساس للمستهلك الوطني، وهو الأمر الذي يجعل منه منتوجا هشا، معرضا لأقصى أنواع الأزمات بمجرد أبسط التقلبات التي تعرفها الساحة السياسية أو الاقتصادية الدولية.

كما أن منتج كنوز بلادي يبقى حبرا على ورق في بعض الحالات، ولكن لا بد من الاعتراف بأن حاليا أو آخر أسبوع إبدات بعض التحركات من طرف المكتب الوطني المغربي للسياحة، اللي هو مشكورا على العمل اللائق اللي هو ابدينا تتلاظوه، في هاذ النطاق هذا عندنا بعض الأمور اللي هي تلاحظت، السيد الوزير، أولا لوحظ تراجع عن المشاركة من طرف العديد من الفنادق، بالنسبة للعديد من الفنادق حصرت مشاركتها في البرنامج خلال فصل الصيف فقط، وأنا كما قلت سابقا ربما حتى في الصيف بعض الإخوة ربما يتخدموا غير شهر في الشمال، ربما مغاديش يمكن لهم يطبقوا هاذ النمط، هنالك فنادق صرحت أنها غير معنية أصلا ببرنامج كنوز بلادي، الأسعار المعلن عنها في الموقع الإلكتروني لكنوز بلادي لا تحترم من طرف بعض الفنادق، الفنادق بعضها لا تطبق بأمانة التخفيضات التي يقدمها برنامج كنوز بلادي.

في هذا النطاق، وعليه، فإننا نساتلكم، السيد الوزير، عن توجه وزارتم فيما يخص إعادة النظر في أسعار الفنادق والمنتوجات السياحية حتى تصبح في متناول المستهلك المغربي.

كما نسأل السيد الوزير على الأرقام اللي تتصرحو بها عن طريق الجرائد هي ربما أرقام جد مرتفعة في الزيادات، واحنا نتعرفو بأن المغرب حاليا بكل صراحة يعيش أزمة سياحية خانقة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

بخصوص الاهتمام بقطاع السياحة الداخلية، اللي هو كما ذكرت عدة

بالموضوع الأول هو كان الأئمة وديال الموضوع ديال كوز بلادي، خصنا نعرفو باش نخلو هاذ المشكل خصنا نكونو موضوعين ونمشيو للمشكل بذاته، المشكل اللي عندنا في الأئمة، واللي كعانيو منه كاملين ميمكنش مشروع بلادي يخلو، علاش؟ لأن مشروع بلادي كما تعلمون، السيد المستشار، هي اتفاقية مع الفاعلين لأن القطاع الخاص كل واحد عنده الفندق ديالو وكفرضو عليه اليوم في واحد الوقت اللي هو كيرخ فيه، حيث هو الموسم السياحي باش يدير تخفيضات ديال 50 و60%، كين مجهودات، كين ناس اللي مكيردوش عليها، عندك الحق وجاونا ناس كينشكاو ولكن ما عندنا حتى قانون، حتى شي حاجة اللي يمكن لنا نفرضو، يمكن لنا غير نتداولو معه.

الآن تيبقى ولو مكانش عنده فعالية كبيرة ولكن 4000 شقة السنة الماضية تدارت، تزداد 10% في ليالي المبيت في السياحة الداخلية، يعني كين واحد النتيجة اللي أحسن من قبل. كما قلنا تدرسوه باش تكون عنده فعالية ولكن أهم حاجة اللي خصنا نعرفو في هاذ المشكل ديال الأئمة لأنه مشكل حقيقي، كئلقاو راسنا كمشيو نخلصو، وعشناها كاملين، كمشيو نخلصو الفندق ب 2000 درهم احنا كغاربة ولكن غير واحد من على برا كدوز من الوكالات والأترنت كخلصو ب 700 درهم و800 درهم.

هذا كما قلت مرة أخرى مجهود، من همتنا كئشغلو عليه اليوم مع الفيدرالية ديال وكالات الأسفار لأن خص تكون، كما قلت، هذا ماشي غير عند الفاعلين ولكن كذلك عقلية المواطن، خصنا نبداو نتعلمو حتى احنايا ندوزو من وكالات الأسفار باش نعطيهم ذاك القوة باش هما يمشيو يجزوا عدد كبير من الشقق، يمكن لهم يتشطروا على الأئمة ديالهم لأن غير تيجي ذاك الفاعل الأجنبي تيجيب معه 3000 و4000 كيمر الفندق العام كامل، تيقول لو دير لي 30 و40%، احنا المواطنين كمشيو مباشرة للفندق وكنتكون بوحدك، مكميكنش لك تدير، إذن خصنا نشتغلو في شراكة مع الفيدراليات المختصة باش نلقاو برنامج في هذا النطاق.

في همة الأرقام اللي قلت لي في الأول، الأرقام اللي جات هاذ السنة هي 6% ديال الارتفاع حتى لشهر ماي، كان عندنا 3- في شهر ماي بنفسو، ولكن المعدل السنوي من شهر يناير حتى ماي، عندنا زائد 6%، وهاذ الأرقام هاذي احنايا الدولة الوحيدة، غادي نقول لك، السيد المستشار، احنا مع الأسف الدولة الوحيدة اللي كاخذو غير الأرقام ديال البوليس، كئشوفو دول أخرى وتقريبا كلها كفرنسا اللي هي الرائد في هذا، كيدروا غير إحصائيات، احنا بقوة تنضغطو على نفسنا وخصنا الأرقام تكون صحيحة ومكيزيدوش فيها، مكميكنش لنا نزيدو رقم واحد، تمشيو ناخذو الرقم ديال البوليس وتنقلو الأرقام، ما عندنا ما نزيدو فيها ما نقصو فيها مع الأسف- لأن كون كانت في يدينا كون راه زدت فيها بحال اللي كيزيدوا... هذاك موضوع آخر.

قصيرة والعين بصيرة كيف تيقولوا أو عين الحكومة بصيرة ولكن ما تتدير والو، الأئمة في الفنادق السياحية تخلصوا 20 حتى 21 ضريبة، إذن لابد من إعادة النظر في:

- التخفيض من فاتورة استهلاك الماء والكهرباء والغاز وغيرها من المصاريف، وهنا كئستغل الفرصة حتى السيدة الوزيرة ها هي هنا، هاذي المرة الثالثة واحنا كهمضو مع السيدة الوزيرة ومازال اللي معنية بالأمر ما بغاتش تعيد النظر في هاذ المشكل؛

- الإعفاء والتخفيض من الفوائد البنكية عن القروض المخصصة للاستثمار في القطاع السياحي؛

- التخفيض من تمحلات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وما أدراك ما (CNSS)، اليوم، السيد الوزير، باسمك وباسم الحكومة راهم تيقولوا كيف كقولو بالدارجة على اجوى منجل، لأن دابا تيلوكيو (les comptes) للشركات كلهم ومغيصيوش باش يخدموا العاملين، وهنا تيقولوا للعاملين نشردهم ويخرجوا على برا؛

- الحد من الحصار المضروب على الحسابات البنكية الموجه للاستثمار في القطاع السياحي بتنظيم حملات دولية للدعاية في العديد من الأسواق، شريطة إشراك المهنيين القادرين، إذن خصكم تشاركوا المهنيين في كل ميدان من الميادين؛

وفي الأخير، وقبل الأخير، أغتم هذه الفرصة لأوجه النداء لجل المسؤولين بالحكومة وعلى مستوى جميع القطاعات لكي يعملوا بشكل واقعي في إطار التضامن الحكومي من أجل حل عاجل لمشاكل الشباب حتى نضع حدا لهذه المسيرات المتكررة والتظاهرات التي تعم الوطن، والتي تضر بشكل كبير بالاقتصاد الوطني عامة وبالقطاع السياحي على وجه الخصوص.

إذن السيد الوزير في هاذ النطاق هذا، لابد من إعادة النظر، احنا نعرفو، السيد الوزير، نتحاولو تديرهوا كل ما في همدك ولكن الحكومة إلى ما أعادتش النظر وشافت هاذ المشكل من المشاكل الاقتصادية الهامة اللي السياحة كئشغل الكل في الكل أي كئشغل اليد العاملة، الصناعة التقليدية، الحضار، الجزائر، اليد العاملة في جميع الوسائل ديالها، إذن هنا ننادي مرة أخرى الحكومة باسم السيد وزير السياحة ووزيرة الطاقة إلى إعادة النظر في هذا الشأن لأن ميمكنشاي المنشآت الاقتصادية تنستافد على الأقل ب 25%، والسياحة اللي هي قطاع صناعة سياحية ما تستافدش.

وشكرا السيد الوزير والسيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

احنا صعب علي نجابو على هاذ الشيء كامل، ولكن غادي نبدا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول بعد نقاط الماء من التجمعات السكانية، للمستشارين المحترمين السادة إدريس مروان، عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي، عياد الطيبي، حميد كوسكوس.

تفضل السيد... اسمح لي في إطار التيسير الله يخليك.

المستشار السيد محمد بنشايب:

السيد وزير التربية الوطنية...

السيد رئيس الجلسة:

أجلت إلى آخر الجلسة، تفضل السي مروان.

المستشار السيد إدريس مروان:

شكرا السيد الرئيس.

الزملاء،

السيدة وزيرة المحترمة،

السؤال ديابي يتعلق بالضبط بالسياسة التي كينهجها المكتب الوطني للماء بخصوص العقد دبال الشراكة التي كيعملها مع الجماعات المحلية في العالم القروي، العقد الذي كيتكون دائما المكتب الوطني كيفرض على الجماعات أنهم يديروا السقايات العمومية، النتيجة أشنو هي؟ السقايات العمومية كندار، السكان يرفضونها، الآن في مناطق مختلفة في المغرب المشاريع التي أنجزت، وتم صرف أموال كبيرة لها، لم تعد قائمة، هاذوك السقايات تهرسوا، الشبكة دبال الماء، القنوات إما أزيلت، إما كسرت، إما أتلفت، وبالتالي من سنحاسب على هاته الوضعية التي يعيشها العالم القروي فيما يتعلق بخصوص الماء؟

السيدة الوزيرة،

جبت لك 2 دبال الدفاتر، أرسلتهم لك هاذ الصباح للوزارة دبالك، واحد يتعلق بمشكل الماء، كتابا وصورة تظهر ما أقوله وتؤكد عليه. والملف الثاني يتعلق بالسؤال الذي وضعتو الأسبوع الماضي عليكم حول القطاع الكهربائي، فقط أذكر على أنني وجدت لكم أيضا ملف بالصور والمواقع التي فيها مشاكل، الأعمدة التي تتساقط... إلخ، ولكن سؤال اليوم يتعلق بما قلته حول الماء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة أمينة بنخضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

فيما يخص هاذ الملفات التي تكلمت عليهم الآن وقلت بأنك حطيتهم في الوزارة، غادي ناخذوهم بعين الاعتبار، ونعطيوكم جميع المعطيات الدقيقة في أقرب وقت إن شاء الله بما أنهم خاصين وغادي يسهل علينا الإجابة عليهم.

فيما يخص السؤال دبالكم، السيد المستشار المحترم، على القضية دبال الماء في بعض المناطق، بغيت نأكد مرة أخرى بأن كنعتمد الإستراتيجية المعتمدة في هاذ الإطار على إنجاز نقط للتزويد عبارة عن نافورات عمومية، حيث يتم إنجاز نافورات على الأقل لساكنة لا تتعدى 500 نسمة، وفي محيط لا يتعدى 500 متر.

وبغيت أن أؤكد مرة أخرى بأن إنجاز هذه النافورات يتم بتنسيق تام مع السكان المستفيدين والمنتخبين والسلطات المحلية في إطار مقارنة تشاركية، التي كتناخذ بعين الاعتبار القبول الضمني للساكنة المستفيدة، حيث يتم توقيع محاضر بين جميع الأطراف في هذا الصدد.

واستجابة للطلب المتزايد خلال السنوات الأخيرة للسكان القرويين قصد ربط منازلهم بشبكة التوزيع بدلا عن التزويد عن طرق النافورات العمومية، وضع المكتب مقارنة منهجية لإنجاز وتسيير مشاريع التزويد عبر الإيصال الفردية حسب الحالات التالية:

أولا، استعداد الساكنة لإنجاز وتسيير منشآت التوزيع انطلاقا من تجهيزات المكتب، حيث يلتزم المكتب بتقديم الدعم التقني لإنجاز الأشغال من جهة وبدعم وتأطير المسيرين المعنيين من طرف الساكنة بتوافق مع الجماعات المحلية من جهة أخرى؛

ثانيا، طلب الساكنة والجماعات دبال تدخل المكتب لإنجاز وتسيير منشآت التوزيع، وقد وضع المكتب بتنسيق مع المديرية العامة للجماعات المحلية لوزارة الداخلية التركيبية المالية المعتمدة لإنجاز منشآت التوزيع، حيث يتم تحديد مساهمة الساكنة في مبلغ جزافي، قدره 3500 درهم بتسهيلات للأداء بها.

فكرة أخرى التي بغيت نأكد عليه هو أن هاذ العمل دبال النافورات كيعتمل بالتنسيق التام مع المستفيدين ومع الجماعات المحلية، وبالإرادة دبالهم باش يسيره أو يكلفوا المكتب بالتسيير دبالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب؟ تفضل السي ادريس.

المستشار السيد إدريس مروان:

شكرا السيدة الوزيرة.

أنت توكدين ما قلته، أنا متفق معكم، هاذ الشيء الذي كيتدار، ولكن السكان لا ينخرطون، وأعرف ما أقول، وعملنا اجتماعات مع ممثلين دبال

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين،

في ظل الارتفاع المتزايد لأثمنة الطاقة والوعي العالمي بالمحافظة على البيئة، نهجت بلادنا إستراتيجية طاقة جديدة، تعتمد على الطاقات المتجددة للتخفيف من حجم الفاتورة الطاقية على الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن بلادنا تستورد أكثر من 90% من حاجتها الطاقية.

وفي هذا الإطار، يندرج المشروع المغربي للطاقة الشمسية الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة نصره الله في نونبر 2009، والذي اعتبر بحق مشروعا طموحا، سيساهم لا محال في التخفيف من التبعية الطاقية لبلادنا للحفاظ على البيئة.

ولعل الملاحظ أن المشاريع المبرمجة، أخذت بعين الاعتبار المناطق التي لها كل المؤهلات لاستقبال هذه المشاريع، خاصة مدة التشميس، ولكن للأسف لم يستفد إقليم الراشيدية من أي مشروع من هذه المشاريع رغم توفره على مؤهلات طبيعية، تستجيب بشكل كبير لهذا النوع من المشاريع.

كما نرى ضرورة إحداث معهد للدراسات والأبحاث المعدنية بالمنطقة بالنظر لتوفرها على مؤهلات كبيرة في المجال الطاقى والمعدني.

لذا، نسألكم، السيدة الوزيرة، ما هي الأسباب التي تقف وراء إقصاء هذه المناطق من استقبال هذه المشاريع؟

وهل لدى الحكومة إرادة في برمجة مشاريع للطاقة الشمسية بهذه المناطق مستقبلا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، بغيت نذكر، كما جاء في سؤال السيد المستشار المحترم، بأن برنامج العمل الحكومي اليوم في إطار الإستراتيجية الطاقية كيعطي أولوية مهمة تبعا للتوجيهات الملكية السامية لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وهاذ التنمية هاذي غادي تعطي دفعة قوية لانطلاق جديد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وفرص العمل -إن شاء الله- بفضل هذه المشاريع الكبرى.

المكتب، السكان لا ينخرطون في هذه النقطة بتاتا.

والنتيجة هي ضياع لمال ديالكم وديال الجماعات وديال الدولة، الآن كيخصكم تغيروا السياسة ديالكم والإستراتيجية ديالكم فيما يتعلق بالتزويد بالماء، لأن الناس كيقولك، أسيدي، اربطني الله بخليك مباشرة، أما غادي نمشي للسقاية راه كين العيون، كين العيون لاش أنا غادي نمشي نشري الماء.

والملف اللي وجدت لكم، السيدة الوزيرة، يهيم 3 مليار سنتيم، كلها ضاعت، فيه الصور، فيه كلشي المعطيات اللي أعتقد أنه من الضروري ناخذوها بعين الاعتبار عوض أننا ندخلو في حوار اللي اتنا ما تسمعملناش واحنا ما نسمعوش لكم، راه خص الساكنة لأنها هي (la finalité)، خصها تستافد، أما نديرو مشاريع لا يستفيد منها أحد، هذا مرفوض تماما، لا أخلاقيا ولا دينيا ولا فكريا ولا عمليا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

اللي بغيت مرة أخرى نأكد عليه هو أن المجهود اللي دارتو بلادنا، واللي داروه الحكومات المتتالية حتى الآن لتزويد العالم القروي بالماء، ما عندو أي مثل في العالم والبلدان اللي كتقدم بحال بلادنا، والمغرب كيتعطي كمثل في جميع المناظرات باش يتخذ المثل ديال العمل ديالو في البرامج ديال بعض البلدان اللي مازال ما وصلاتش لهاذ المستوى هذا.

وبغيت نذكر بأن المدن ديالنا مغطية ب 100%، والعالم القروي وصلنا ل 91% في آخر 2010، وكين برامج الآن من طرف المكتب باستثمارات ضخمة في السنوات المقبلة اللي غادي تمكن من رفع من هاذ النسبة ديال التزويد باش توصل إلى 95% في أفق 2015.

فالجهود مبذولة، ومرة أخرى فيما يخص النافورات، هذا عمل كيتعمل مع المتدخلين، مع الساكنة ومع الجماعات المحلية، واحنا مستعدين رغم هاذ الأعمال كلها باش نشوفو مع الجماعات المحلية المشاكل الخاصة ببعض المناطق ونصيبو لهم الحلول المناسبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر إلى السؤال الثاني الموجه كذلك إلى السيدة وزيرة الطاقة، موضوعه توزيع استثمارات مشروع الطاقة الشمسية، الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السي بلحسان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم رد على التعقيب السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

بحال اللي قلت وبحال اللي جاء أيضا في كلام السيد المستشار، فالعمل غادي يبقى مستمر في المستقبل إن شاء الله.

احنا في بداية المطاف وبداية مشاريع ضخمة، وجميع الجهات، إن شاء الله، يمكن لها تستافد، ولا سيما الجهات اللي عندها مؤهلات من الطاقة الشمسية أو الطاقة الريحية، ومن ضمنهم منطقة الراشيدية، وغادي يكون الخير في المستقبل إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول سبل تشجيع المؤسسات الخاصة لمزاولة محام قطاع البريد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضل.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

أخواتي،

إخواني المستشارين،

لقد ظل قطاع البريد بالمغرب يخضع لظهير 25 نوفمبر 1924، إلا أن هذا القطاع ومعه قطاع المواصلات بصفة عامة قد عرف عدة تحولات في السنوات الأخيرة، وظهرت عدة شركات خاصة تمارس تقريبا نفس اختصاصات بريد المغرب، بل أصبحنا نتكلم أيضا عن خصوصية هذا القطاع.

وبالرجوع إلى مرسوم وزارتك تحت عدد 98/373 بتاريخ 2 مارس 1998، يتضح أن المؤسسات الخاصة الراغبة في الحصول على تراخيص لمزاولة بعض محام قطاع بريد المغرب، ليست لها تعويضات قارة ولا جزافية عن العمليات التي تقوم بها حسب الفصل 11 من المرسوم.

فهل تشجعون بهذا الإجراء مبادرات القطاع الخاص لتطوير هذا القطاع؟

وما هي الإجراءات التي ستتخذونها في سبيل تكافؤ الفرص بين جميع المتدخلين في هذا القطاع؟

فيما يخص المشروع الضخم للطاقة الشمسية اللي سيدنا، الله ينصرو، أعطى الانطلاقة ديالو في 2 نونبر 2009، هادي مرحلة أولية في إطار استعمال الطاقات المتجددة، واللي غادي تمشي تدريجيا بإمكانات القطاع باش يدخل هاذ الطاقات المتجددة في النسيج الطاقوي الوطني، فابدنا بهاذ الفترة الأولى ديال 2000 ميغاواط على خمس مواقع من شمال المملكة إلى جنوب المملكة في مناطق اللي عندها جميع المؤهلات.

هذا ما كيغنيش بأن المناطق الأخرى ما عندهاش، عندها مؤهلات أيضا، وكاين في إطار القانون ديال 13.09 ديال الطاقات المتجددة كيغطي فرص باش يكون إنتاج ديال الكهرباء من الطاقة الشمسية في أي منطقة من المملكة، لا من طرف الخواص إذا استجابوا للطلب أو من طرف الدولة بعد هاذ البرنامج الأولي. فالباب مفتوح اليوم لمشاريع على جميع المناطق، ولا سيما منطقة بحال الراشيدية.

وعملنا أيضا عدة اتفاقيات مع الجهات، ومن ضمنهم جهة مكناس-تافيلالت مع الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية باش تكون تنمية استعمال مصادر الطاقات المتجددة للجهة مأخوذة بعين الاعتبار، وبتقييم المكامن الريحية والشمسية القابلة للاستغلال ووضع خرائط ديال الموارد في هاذ المنطقة.

فمرة أخرى، هذه محطة أولية وغادي يكونوا برامج أخرى في المستقبل بعد ما نجزو هاذ البرنامج الضخم ما بين 2015 و2020، والنقل أيضا ديال هاذ الكهرباء خصو يتخذ تدريجيا في المستقبل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة، السيدة الوزيرة، احنا ما كنتكروش المجهودات اللي كنتقوم بها وزارتك على الصعيد الوطني، ولكن في السؤال ديالنا احنا، السيدة الوزيرة، اللي تنأكدو عليه هو إقليم الراشيدية ما خصكمش تنساوه لأن عنده مؤهلات لا شمسية ولا طاقة الريحية، لأن كاين (un couloir) في مناطق جبل العياشي بجانب زايدة، راه كان واحد (le couloir) تما اللي الدراسات اللي أعطت بأنه كاين (couloir) اللي الريج تقريبا فيه على طول السنة.

واللي كمتناو وكزيدو نوكد، السيدة الوزيرة، ما تنساوش هذاك الإقليم، لأنه راه منسي بعدا من واحد الجوانب، ولكن ما دام كيتوفر على هاذ المعطيات ديال الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، كزيدو نوكدو باش ما تنساوهش.

وشكرا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد أحمد رضى شامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

هو غير باش نوضح الحالة الراهنة اليوم، كين بريد المغرب، وبريد المغرب تيقوم بواحد الخدمة عمومية فيما يتعلق بالرسائل (le courrier)، وعنده احتكار في هذا الميدان هذا، واحنا نتعرفو بأن هو أيضا تيقوم بالخدمة الشمولية (service universel)، فإين ما كانت شي منطقة آنية ولا قروية ولا جبلية، تيلتزم باش يوصل ذاك الرسائل اللي ترسلوهم المواطنين للآخرين.

وما عندنا أي تصور باش يكون خصوصية هذا القطاع، باش نكونوا واضحين، كين فتحنا واحد المجال نتاع المنافسة، هو المجال اللي تيتعلق بخدمة البريد الدولي السريع، هاذ خدمة البريد الدولي السريع مفتوحة للمنافسة، وعندنا 6 نتاع الشركات في جانب بريد المغرب اللي تيقوموا بهاذ العملية هاذي، وحقيقة احنا كإبنة اليوم -تظنوا- واحد المنافسة اللي منافسة شريفة وكل متعهد تيقوم بالدور دياولو.

إلا أن باش نرجعو لذاك المرسوم اللي حددتوه، اللي تكلمتو عليه، واش تيقول ذاك المرسوم، تيقول بأن بقوة القانون كل شركة اللي حصلت على ذاك، تتعمل ذاك المزاولة نتاع خدمة البريد السريع، خصها تؤدي واحد الإتاوة ثابتة، شهرية، عن كل إرسالية واردة أو مرسلية، وأيضا إضافة على ذاك الإتاوة الثابتة تتكون واحد الإتاوة جزافية تساوي 30% من الإتاوة الثابتة).

لاين تيمشي هاذ المال هذا؟ تيمشي باش يدعم الخدمة الأساسية، اللي تكلمت عليها في الأول، حيث بريد المغرب ملزم باش يعمل الخدمة الأساسية، وأيضا ملزم باش يعمل المراقبة والتفتيش، يمكن حقيقة تذاكرو ونقولوا واش هذا هو متدخل؟ وأيضا تيعمل المراقبة والتفتيش؟ فهذا حقيقة واحد السؤال اللي مطروح اليوم.

ولهذا احنا كوزارة راه احنا في صدد القيام بواحد الدراسة حول الخدمة الشمولية، وباش نعرفو ذاك الساعة واش خص تكون واحد المؤسسة خارج بريد المغرب اللي تتقوم بهاذ المراقبة والتفتيش، كيف خلقنا الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، اللي حتى هي تقنن هاذ الخدمة هاذي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

إلا أنني أريد أن أبلغ لكم، كما تعلمون، أن المغرب قد انخرط في المنظومة الدولية فيما يخص تشجيع المبادرة الخاصة، وكذا إصداره مؤخرًا لقوانين المنافسة ومحاربة الاحتكار.

وبهذا، الذي نطلب منكم حتى تكون المنافسة شريفة في هذا الموضوع على أن قطاع البريد يساير هذه المستجدات حتى نكون منصفين. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا كما قلت فتحنا هاذ المجال هو الأول، نتاع البريد السريع، في المستقبل يمكن لنا نفتحو مجالات أخرى، ولكن نعطيك تجربة نتاع بلدان أخرى، ذاك الرسائل حتى شي شركة ما تتبني تدخل لهاذ الميدان هذا، وتأخذ ذاك الرسالة وتوصلها لواحد المنطقة نائية، حيث تيعرفوا بأن ذاك الرسالة غادي تطيح اليوم وغادي تكلفهم واحد القدرة مالية عالية جدا، ولهذا احنا نتفهمو هاذ القضية، نتفهمو كيفاش نشجعو الديناميكية نتاع السوق، وغادي نبقاو حاضرين على جميع المستجدات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الثقافة حول عدم إخراج المراسيم التنظيمية المتعلقة بقانون الفنان، الكلمة للسيد أبدو، السيد المستشار أبسط السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

السادة الوزراء،

السيد الوزير، يعتبر إخراج قانون الفنان رقم 71.99 بتاريخ 19 يونيو 2003 إلى حيز الوجود مكسبا متميزا عرفته الساحة الثقافية والفنية بالمغرب. وقد استبشر الفنانون خيرا بصدور هذا القانون واعتبروه تكريما واهتماما لمجموع فئاني المغرب، إلا أنه تأخر صدور النصوص التنظيمية لتطبيقه، خصوصا في المجالات الخمس التالية:

- بطاقة الفنان؛

- الجانب الاجتماعي؛

- المقالة الفنية؛

للتعامل داخل منظومة الشغل في المجال الثقافي والفني، مستوحاة من أحكام قانون الشغل.

بطاقة الفنان، كان لابد من ترشيدها وعقبتها نظرا للفوضى التي كانت تعميها فيما قبل، كيف ذلك؟ أن البطاقة التي لا تحمل توقيع الوزير الوصي على هذا القطاع لا صلاحية لها ولا استعمال. ثم نتظر إن شاء الله أن نخطو خطوة أخرى للحيلولة دون انتحال أو تزوير هذه البطاقات، أي يجعلها تصدر عن دار السكة.

أما فيما يخص التغطية الصحية، فأول مرة في تاريخ الفنانين تعطي للتعاقدية الوطنية للفنانين سنويا مليوني درهم، وتم ذلك حتى بأثر رجعي، لأنهم تقاضوا برسم سنة 2009 و2010 و2011، لكن نحن نتظر أن يوافقنا بحصيلتهم، كما هو متعارف عليه.

وهذه التغطية الصحية، طبعاً، لكل فنان الحق في الانخراط فيها، بأداء 700 درهم في السنة ليس أكثر، ولكن أنا أعتبر بأن هذا المكتسب هو مكسب أساسي ولا بد من أن نضجر به، وأعتقد أن الفنانين على العموم تقبلوا بكثير من الابتهاج والفرح هذا الإنجاز.

قضية أخرى وهي المتعلقة بالقطاعات، نحن لسنا وحدنا على الخشبة، هناك مثلاً إذا كان للفنان الحق في النقل لابد من عقد شراكة مع وزارة النقل، كذلك الشأن حتى بالنسبة للصحة والخدمات الأخرى.

وبالتالي نحن الآن في إطار إعداد هذه المراسم لكي تكون على شاكلة المراسم التي وقفنا في إنجازها واستصدارها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار؟ السي برقية، تفضل.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لمعالي الوزير لهذه الإيضاحات، علماً بأن ما قمنا به داخل هذه الغرفة كان دور مهم ومنذ زمن طويل لإخراج هذا القانون إلى حيز الوجود، إلا أننا نتحدث الآن من خلال سنة 2003، ونحن الآن في سنة 2011.

معالي الوزير، كلما اتصلنا بالفنانة، كانوا من رجال الفن التشكيلي، سوف يأتون في يوم من الأيام لتشخيص وزارة الثقافة بلوحة غريبة، أو إذا كانوا من أصحاب المسرحية ستكون مسرحية خاصة بالنسبة لوزارة الثقافة أو إذا كانوا مغنين سوف يأتون بأغنية خاصة لهذه الوزارة.

المرجو، معالي الوزير، وهذه في كل مناسبة لا نريد ولا نريد نهائياً أن نسمع من وزير معين يتحدث بأنه ليس وحده فوق الخشبة، وأنه هناك وزارات أخرى معنية بالأمر، تقول دائماً بأنه هاته السياسة حكومية، ويجب على الوزارة المعنية بالأمر أن تقوم بالدور الذي يجب أن تقوم به داخل الحكومة لحل المشاكل.

- وكالة الخدمات الفنية؛

- شروط وظروف عمل الفنان.

فبالنسبة لبطاقة الفنان، السيد الوزير، فهي وحدها التي صدرت برسوم، لكنها بقيت في نظر الفنانين مجرد بطاقة هوية للتعريف بالفنان، وينتظر المبدعون مرسوماً لجعلها ذات وظيفة معينة وتسمح للفنان ببعض الامتيازات، كما هو الحال في قطاعات أخرى، يسوقون مثال الصحافة.

بالنسبة للجانب الاجتماعي، ورغم أن الفقرة الثانية من المادة 13 من قانون الفنان تلزم الحكومة بإحداث آلية لتمويل الخدمات الاجتماعية الخاصة بالفنانين، إلا أنه كذلك هؤلاء هم الذين بادروا إلى خلق إطار تعاضدي خاص بهم، لكنهم يعانون من غياب دعم مناسب لقيام هذه التعاضدية بمهامها الاجتماعية، وعدم وجود إطار قانوني لحمايتها وضمان المنحة السنوية، فتبقى ضرورة وجود مرسوم لتنظيم الجانب الاجتماعي.

ومن أجل تشجيع الاستثمار في المجال الثقافي والفني، لابد من إصدار مرسوم كذلك يخص المقاولات الفنية، وتمكين المقاولين في هذا المجال من الإمكانيات والامتيازات لتصويره، مع إصدار المرسوم الخاص بوكالة الخدمات الفنية كوسيط بين الفنان والمقاول لتسهيل مهام الفنان والتعامل بالشفافية المرجوة.

كما يعاني كذلك الفنان المغربي كثيراً من ظروف العمل المتردية والسيئة، ولا بد من إصدار كذلك، وفي انتظار إصدار مرسوم، يسعى إلى ضبط التعامل المهني في القطاع الفني ووضع سلم للأجور، والزامية تضمين العقود كل التفاصيل المرتبطة بعمل الفنان.

تلكم، السيد الوزير المحترم، هي مجموعة من انتظارات ينتظرها الفنانين، وقد اقترح فريق، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، طرح هذا السؤال على سيادتكم، وهو يتعلق بمآل المراسم التطبيقية لتفعيل قانون الفنان. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد بنسالم حميش، وزير الثقافة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

شكرا للسيد المستشار على هذا السؤال.

تم تفعيل قانون الفنان بإحداث بطاقة الفنان التي أتاحت الاستفادة من التغطية الصحية التي تخصص لها الوزارة سنويا مبلغ مليوني درهم. والوزارة منكبة حالياً، وفي إطار العمل التشاركي مع الفاعلين، على إعداد مشاريع القرارات التطبيقية مع القطاعات الحكومية المتعلقة بمختلف المجالات التي ستوفر خدماتها لفائدة الفنانين، وأيضاً العمل على إحداث آليات

تتضاف إلى 17 مليار المخصصة للصندوق في إطار قانون المالية ل2011، وذلك قصد الحد من ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق العالمية، إلا أن الملاحظ هو عدم الإنصاف في الاستفادة من دعم هذا الصندوق، بحيث أن الأغنياء وأصحاب الشركات الغازية هم المستفيدون من مخصصات هذا الصندوق بأكثر من 80%، بينما الفئات المعوزة لا تستفيد إلا ب 20%.

وقد سبق للحكومة أن التزمت منذ سنة 2007 بإصلاح هذا الصندوق ليؤدي الدور الذي من شأنه خلق.. إلا أنها لم تف بالتزاماتها إلى حد اليوم.

وعلى هذا الأساس، السيد الوزير، نسألكم: ما هي الأسباب الحقيقية وراء تعثر الحكومة في إصلاح صندوق المقاصة؟ وهل هناك جدولة زمنية من أجل إصلاحه؟

السيد الرئيس، بقي لي دقيقة و20 ثانية غادي نخليها للتعقيب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعامية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارين المحترمين من الفريق الحركي على تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام المتعلق بصندوق المقاصة.

في البداية، أريد أن أؤكد بأن الحكومة، كما قلنا وكما قمنا به، انطلقت في إصلاح صندوق المقاصة، وبغيت التأكيد بأن هاذ العملية انطلقت منذ سنة 2008، وكانت عندنا عدة سيناريوهات اللي كانت مطروحة بالنسبة لنا.

السيناريو الأول، وهو كما جاء في التدخل السيد المستشار المحترم، وهو السيناريو اللي تيقول بأن هاذ الإمكانيات المادية ديال صندوق المقاصة تيخصها تمشي فقط للفقراء، وبالتالي تيخصنا نحذفوه، تيخصنا نقولوها حتى للأخير، تيخصنا نحذفو الصندوق، نعطيو الإمكانيات فقط للفقراء، ونرفعو الأسعار بالنسبة للمواطنين الآخرين.

هذا هو السيناريو بالضبط، ملي تنقلو إصلاح المقاصة تيخصو يتوجه فقط للفقراء، تيخصنا نقولو كذلك بأن راه تيخصنا نرفعو الأسعار، ملي تنقلو نرفعو الأسعار تيخصنا نشوفو علاش نتكلمو؟

اليوم في هاذ الإطار ديال هاذ السيناريو اللي تكلمنا عليه، أولا النقطة الأولى اللي هي مطروحة بالنسبة لنا، وهو كيفاش غادي نحذدو هاذ الفقراء؟ واش اللي عنده 1000 درهم في الشهر هو الفقير؟ واش اللي

هل عدم التنسيق هو مشكل الفنان الذي يعيش مشاكل اجتماعية، صحية حقيقية؟ هناك بعض الفنانة ضاعت حياتهم نهائيا، يعيشون أزمة اقتصادية محضنة، اليوم حتى المساعدات بالنسبة للمسرحيات، حتى بالنسبة للفنانين التشكيليين، حتى بالنسبة للمغنيين، راه مشاكل كثيرة.

هذه أضعف الإيمان وهو تخرج النصوص التطبيقية لهاذ القانون باش على الأقل يستافدوا من واحد المرجعية قانونية، وأظن بأنه، معالي الوزير، أن لكم دور في هذه القضية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير الثقافة:

يعني تعقيب بسيط هنا، أوافقكم على كل ما قلتم، هذا شعور أحمله كذلك، ولا أعتبر أننا قد فصلنا في كل شيء، أو أننا حققنا كل شيء، كل ما هناك أن هناك قطاعات، مثلا الحق في النقل، هذا لا يمكن أن يتم إلا بتعاون وتشارك بين الوزارتين، ولكن نحن نعمل في هذا الاتجاه، ولكن هذه اللوحة الدرامية التي قدمتموها، ربما فيها شيء من.. أنا أصدقك القول.

فيما يخص بعض الحالات التي ترفضهم (CNSS)، ونحن إما نشترى العروض أو نكرم بعض الناس الذين تعرف أنهم في حالة صحية صعبة، في كل المناسبات، في المهرجانات، في العروض، وإلى ما ذلك، وهم شاهدون على ذلك.

نحن لا نصرخ بما فعل، ولكن هم يعرفون هذا، وطبعاً أنا بالنسبة لي لا يمكنني أن أجيب إلا على هاذ 20 شهر التي قضيتها على رأس هذه الوزارة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية، حول الدعم المخصص لصندوق المقاصة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، عبد الرحيم العلافي، بناصر أزكاغ، الهاشمي السموني، عبد القادر قوضاض. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

لقد عملت الحكومة على ضخ 15 مليار درهم في صندوق المقاصة،

الدقيق في الشهر مع ممول الحفلات الذين يستهلكون أطنان في الليلة من الدقيق.

أما المحروقات، السيد الوزير، هنا تنشوفو كين واحد الدار فيها 4 ديال الطوموييلات، تيستهلك فوق ما يزيد على 100 لتر ديال المحروقات في اليوم، وواحد كيستهلك أقل من 5 لتر، حتى إذا بدا غادي في العتبة كيسكت الطوموييل باش تمشي الطوموييل غير بامور، ما يستهلكش.

أما أصحاب الشركات والمشروبات والخبزات الذين يبيعون الحلويات ما بين 200 درهم و300 درهم للكيلو، واش هاذو حتى هما غادي يستافدوا معنا في هاذو الدعم؟

السيد الوزير،

إن المطلوب منكم، إيجاد حلول للمعايير، كيف تكون الاستفادة، وعلى سبيل المثال، السيد الوزير، إقليم خريبكة، جماعة المفاسيس وطحان وأولاد عزوز وأولاد ابراهيم، هنا كنشوفو واحد جوج ديال المواطنين تيستافدوا من خنشة ديال الدقيق كيقسموها لمدة شهرين، أي كل مواطن كيستافد من 25 كيلو ديال الدقيق لمدة شهرين، أي معناها كيستافد من 12 كيلو ونصف، كيستافد من 12 درهم، هاذي إشكالية.

الآن، السيد الوزير، أصبح ضروري الإسراع بإصلاح صندوق المقاصة من أجل القيام بدوره ألا وهو دعم الشرائح الفقيرة وعدم الانصياع للوبي الذي يستنزف مالية الدولة ويقف أمام إصلاح هذا الصندوق. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك رد السيد الوزير؟

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على التساؤلات، وكذلك النقط اللي طرحتو والاقترحات اللي جات في التدخل ديالكم.

أنا أولا بغيت نوضح ثلاثة ديال الأمور:

ملي تقولو بأن العالم القروي ما تيستافدش بنفس المستوى واعطيتوا بعض المعطيات، أولا الحمد لله المغرب تطور في العالم القروي، وأنا ولد الجبل، ويمكن لي نقول لكم بأن الغاز راه بدا ينتشر في العالم القروي، والحمد لله، وهذا كيبين بأن راه كين واحد الجدوى ديال العمل، وكين تطور في بلادنا.

النقطة الثانية، النقل، النقل باش تمشي، باش تمشيو البضائع في العالم القروي، باش تيوصلوا، الناس كيستعلموا المازوط ياك، وخم معي، السيد المستشار، بأن هاذ المازوط اليوم كيتباع ب 7,12 درهم، كون يتباع بالثمن ديالو الحقيقي اللي هو 11,60 درهم، بشحال غادي ناخو

عنده 2000 درهم هو الفقير؟ خصنا نحددو.

إذا امشينا في هاذ الطرح، ونمشي معكم إلى أنه نوصلو إلى 2000 درهم نعتبره فقير، أولا كيفاش غادي يمكن لنا نضبوط هاذ الشي؟ بالأرقام، كيفاش غادي نحددو هاذ الشي؟ نعرفو بأن هاذ السيد حقا عنده غير 2000 درهم في الشهر؟ هذا هو السؤال الكبير اللي هو مطروح.

النقطة الثانية، اعتبروا بأن اللي عنده 2000 درهم ها هو فقير واستطلعنا نحققو هاذ الشي، واش اليوم اللي عنده 3000 درهم، نمشي معكم حتى لـ 3000 درهم، السيد اللي عنده 3000 درهم، واش يمكن له ياخذ قنينة الغاز، البوطة الغاز بـ 130 درهم في الشهر، 2 بوطات تياخذ في الشهر، غادي تمشي له 13% من الأجرة ديالو فقط باش أنه يواجه السير ديال البوطة، كيفاش غادي يوكل وليداتو؟ كيفاش غادي يلبسهم؟ كيفاش غادي يخلص عليهم المدرسة؟ كيفاش غادي يخلص عليهم التنقل؟

وبالتالي طرح إشكالية حقيقية، فالأخ المستشار ملي طرحت بأن كين، وعندك الحق بأن كين مشكل بأن الفقراء ما تيستافدوش القسط الوافر بالنسبة لهذه العملية، ولذلك احنا مشينا في السيناريو الثاني.

السيناريو الثاني هو أننا ما نفقروش الطبقات الوسطى اللي هي أساسية بالنسبة لبلادنا، لأنه هي في الحقيقة هي اللي تستفيد بـ 60% من صندوق المقاصة، الأغلبية تمشي للطبقات الوسطى، ولكن في نفس الوقت أنه نبدأ في إطار الدعم المباشر المشروط، وبدأنا في برنامج تيسير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، وإن كين الحديث عن إصلاح صندوق المقاصة ليس وليد اليوم، بل هو مطلب منذ سنوات، والكل يعترف بأن هذا الصندوق يستهلك مالية الدولة ولا يخضع للمراقبة من طرف البرلمان، إلا أنني أريد الحديث عن الاختلالات التالية:

أن سكان المناطق الجبلية والنائية بالعالم القروي، لا يستفيدون من الأموال الطائفة لصندوق المقاصة، لأنهم يستهلكون، السيد الوزير، غير الحطب في التدفئة وفي الطبخ، ولا يستعملون الغاز، كما أنهم ما تيستافدوش حتى من الدقيق، لأنه تينج واحد شوية ديال الفلاحة ديالو هو اللي تياكل منها، معناه هو ما تيستافدش من هاذ الشي. لهذا لا بد من إيجاد صيغة لتكمينهم من استفادة الدعم، ولو يستافدوا من دعم الكهرباء القروية بواحد الثمن مناسب.

كما أنه من غير المعقول أن يتساوى في الاستفادة من دعم هذا الصندوق الأجير البسيط والمواطن الضعيف مع الأغنياء والأثرياء في هذا البلد وأصحاب النفوذ والجاه، فلا يمكن مقارنة من يستهلك 25 كيلو ديال

الإستشرافية التي قامت بها العديد من المعاهد والمنابر الوطنية. ولكن، مع الأسف الشديد، فإن هذه الطبقة على المستوى العملي ظلت تراوح مكانها، بل إنها أصبحت تتعرض للتآكل شيئاً فشيئاً في ظل كل السياسات المتعاقبة.

وعليه، فإننا نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات الاستعجالية التي تقوم بها الحكومة للنهوض بأوضاع الطبقة المتوسطة وإعادة الاعتبار إليها، انسجاماً مع روح الخطاب السامي، وكما أنه لا يغنيننا أيضاً عدم الاهتمام بالطبقات الاجتماعية الأخرى والشراخ الاجتماعية الأخرى وخاصة الطبقات الفقيرة. وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامّة:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيدات والسادة المستشارون المحترمون من فريق الأصالة والمعاصرة على تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام.

وكما جاء في تدخلكم، صحيح أن الطبقات الوسطى تلعب واحد الدور أساسي في الاستقرار ديال البلاد وفي التطور الاقتصادي والاجتماعي ديال البلاد. وكما جاء كذلك في تدخلكم، تطبيقاً وتنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، فقد أحدث السيد الوزير الأول لجنة وزارية للنهوض بالطبقة الوسطى، التي تعتبر بمثابة العمود الفقري لكل مجتمع متوازن ومتضامن.

وفي هاذ الإطار، فبغيت نشكر جميع الأحزاب السياسية من المعارضة ومن الأغلبية والنقابات كذلك التي ساهمت معنا في هذه الدراسة، درنا واحد الدراسة، واستمعنا للجميع، كل واحد أعطى الاقتراحات ديالو، وانطلاقاً من ذلك قربنا إن شاء الله غادي تقدمو في الأسابيع المقبلة واحد التصور عام بالنسبة لهذه الإستراتيجية، وسأعطيكم أهم الأمور التي جات فيها.

أولاً، الفكرة الأساسية، وهو على الأقل هاذ الطبقات الوسطى خصنا نحفظو على القدرة الشرائية دياهم، ما بغيناش نفقروها، إذن كين الجانب التي تتنعلق بدعم تقوية القدرة الشرائية عن طريق زيادات في الدخل بالنسبة للموظفين والأجراء، واتما عرفتيو آخر التدابير التي اخذت الحكومة في هذا المجال، ديال 600 درهم لجميع الموظفين ورفع ديال الحد الأدنى للأجور ديال 15% ما بين هاذ السنة ويناير 2012.

كذلك رفع الغلاف المالي المخصص للمقاصة مع التحكم في معدلات

الخصرة؟ بشحال غادي ناخذو الفواكه؟ بشحال غادي ناخذو جميع البضائع التي تتوصل للعالم القروي وتتوصل للجلال؟ كان غادي يكون ارتفاع على الأقل ديال 4 النقط في نسبة التضخم، الحمد لله في بلادنا التضخم ما تيفوتش 1%، وهذا رافة على جيوب المواطنين ورافة بالعالم القروي.

ثالثاً، الإشكالية التي طرحتيو هي إشكالية حقيقية، كيفاش غادي نديرو نوع من الإنصاف بالنسبة لصندوق المقاصة، وهو البرنامج الذي تكلمت عليه ديال تيسير، اليوم يمكن لي نقول لكم عندنا 270 أسرة فقيرة في العالم القروي، في 121 جماعة التي كنتستافد من الدعم المباشر في واحد المتوسط ديال 200 درهم في الشهر، كنتستافد من واحد 100 درهم، لأن السكر ما ذكرتيهش راه تياكل، العالم القروي تياكلوا السكر، هاذي إيه متفق معي عليها، إيوا راه حتى هو مدغم بـ 5 دراهم للكيلو.

وبالتالي إذا درنا هاذ العملية كلها تياخذوا على الأقل 100 درهم في الشهر، تزدت له 200 درهم، وصلوا 300 درهم، وفي الحواضر الناس تيوصلوا لواحد 500 درهم. إذن قلصنا، كان الفرق 400 درهم، اليوم الفرق فقط 200 درهم، إذن دخلنا في إطار ديال تقليص الفرق.

وأخيراً، هو الذي أساسي، وهو هاذ العملية إن شاء الله غادي نوسعوها، غادي نجعلو أن جميع العالم القروي بالنسبة للفقراء غادي يستافدوا من هاذ الدعم المباشر المشروط، لأن الهدف ديالنا هو نخليو وليداتنا، وليدات القرى، غدا يكونوا مهندسين وغيكونوا أطباء... إلخ، باش أننا بنبو المستقبل ديال بلادنا. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه التدابير الكفيلة بالنهوض بالطبقات الوسطى، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة، تفضل، تفضل السي طريش.

المستشار السيد محمد طريش:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

سؤالنا لفريق الأصالة والمعاصرة حول التدابير للنهوض بالطبقة الوسطى. إننا ندرك جميعاً ونجمع أو نجمع كل الاقتصاديات المعاصرة على أهمية الطبقة الوسطى كقاطرة لتحريك العجلة الاقتصادية وصمام أمان في وجه الانحرافات والانزلاقات الاقتصادية والاجتماعية بجميع أصنافها وصورها.

وقد حظيت هذه الطبقة بنصيب وافر من الاهتمام في مختلف خطب وتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كما أن حضورها كان بارزاً في مختلف التصريحات الحكومية والدراسات

كذلك أيضا، هذا مخطط بلادي كما أشترم، السيد الوزير، في ردكم وحقيقة ما بانث منه واحد البادرة قوية فيما يتعلق بالمحافظة على ذيك القدرة الشرائية أو ذاك التشجيع على السياحة الداخلية.

ومن المفروض أن هاذ السؤال خصو يتوجه للسيد وزير السياحة، فيما يتعلق بالسياحة، أنه يكون التشجيع ديال جميع الطبقات من أجل أيضا تحريك السياحة الداخلية، ونلاحظ في هاذ السنين الأخيرة أن المغاربة بدؤوا يلتجئون ويتوجهون بالدرجة الأولى إلى الاهتمام ببلادهم وبالسياحة الداخلية، فلذلك وجوبا على الحكومة تدعيم هذا القطاع من أجل المحافظة على القدرة الشرائية والاستهلاكية في الميدان السياحي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعاملة:

السيد الرئيس.

بغيت نشكر السيد المستشار على التدخل دبالو الهام، وبغيت نؤكد في هذا الإطار بأن أولا بالنسبة للعملية ديال توسيع الطبقات الوسطى من خلال تمكين الفقراء من الولوج إلى الطبقات الوسطى، فهذا يدخل في إطار المبادرة للتنمية البشرية.

واحنا اليوم كما في إطار هذه العملية، ومن بعد اللقاء ديال جراحة، فهذا توسع إلى 700 جماعة قروية، وهذا غادي يزيد يطعم ويقوي الإمكانيات باش نزيدو نحد من الفقر اللي انخفض كما تعلمون من 15% إلى 9%.

النقطة الثانية، بالنسبة للصحة أنا معكم بأن الفقراء كذلك خصهم يستافدوا، ولذلك، إن شاء الله، من هنا لآخر هذه السنة غادي تكون تعميم ديال المساعدة الطبية، الحمد لله، يمكن لي نقول لكم بأن الشروط كلها توجدت مع وزارة الداخلية ومع وزارة الصحة باش يمكن لها تنطلق هذه العملية في أحسن الظروف، والي غادي تلعب واحد الدور أساسي كذلك لتقديم الخدمات الصحية بالنسبة لهذه الفئات المعوزة، ويمكن نعتبرو بأن هذا دخل غير مباشر اللي تبتعطي لهم.

وأخيرا، اللي بغيت نؤكد بالنسبة للقدرة الشرائية، وغادي نعطيكم مؤشر واحد، اليوم في بلادنا بالنسبة للوظيفة العمومية انتقلنا المعدل ديال الأجور قبل من هذه الحكومة، كان 4500 درهم في ظل هذه الحكومة وصل إلى 7000 درهم كمعدل أجور، باش نشوفو أشنو هو التطور اللي وقع، وحتى هاذ الزيادة ملي تنديرو زيادة ديال 600 درهم، راه تتحاولو نقلصو الفوارق، لأن ملي كما نزيدو 10%، 10% اللي عندو 10 آلاف درهم هي 1000 درهم، و10% اللي عندو 2000 درهم هي 200 درهم،

التضخم، اللي هو غادي يمكن ينهك القدرة الشرائية للمواطنين، تقوية الحماية الاجتماعية وآليات التضامن اللي تعد ضمانات استمرار هذه الطبقة، بحال التأمين الإجباري للمرض، سلة العلاجات اللي توسعت... إلخ.

النقطة الثانية، وهو توسيع الفئات الوسطى عبر:

أولا، النقطة الأساسية اللي تيخصنا تنحلو جميع المشكل فيها هو الإشكالية ديال التشغيل، لأن الارتقاء الاجتماعي ما يمكن له يمر إلا بالتشغيل، وبالتالي المعضلة الأساسية اللي تيخصنا نواجهوها ونشتغلو فيها وهو البحث على السبل لتطوير التشغيل في بلادنا، وذلك عبر السياسات القطاعية والإستراتيجيات التتموية في إطار الرفع من الاستثمار العمومي، تشجيع التشغيل الذاتي، تشجيع إحداث تعاونيات، الاقتصاد الاجتماعي.

كل ذلك سيساهم كذلك في تطوير التشغيل في بلادنا، إصلاح منظومة التربية والتكوين على اعتبار أن الارتقاء الاجتماعي يمر عبر المدرسة بالأساس، وهو الأسس الأساسية بالنسبة لهذا العمل.

وأخيرا، تقوية الإحساس بالانتماء للفئات الوسطى، باش أن جميع السياسات العمومية يكون عندها واحد الاستهداف ديال الطبقات الوسطى، مثلا بالنسبة للسكن يكون سكن خاص للطبقات الوسطى، بالنسبة للنقل كذلك مع هاذ الشي ديال الطرامواي راه موجه أساسا للطبقات الوسطى.

بالنسبة كذلك للسياحة الداخلية، عبر إحداث مركبات سياحية في إطار مخطط بلادي، فهو موجه أساسا للطبقات الوسطى، وهذا غادي يجعل أن الطبقات الوسطى إن شاء الله غادي تزدهر في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا للسيد الوزير على إجابتكم حول هذا السؤال المتعلق بالطبقة الوسطى، اللي تعتبر حقيقة هي التي تحافظ على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويعني أية توجه، لأنها تربط ما بين الطبقة العليا والطبقة السفلى، كما أشترت في سؤالي أنه أيضا يجب الحفاظ والتمكن من الاهتمام بالطبقة الفقيرة حتى تلتحق بهذه الطبقة الوسطى وتصبح طبقة يعني متكاملة، وذلك بتوفير واحد المجموعة من الشروط، من بينها كما أشترتم هو السكن اللائق، ثم الصحة، اللي هي الصحة الآن خصها تكون متوفرة لكل مواطن مغربي، بل إضافة أيضا إلى التعليم اللي يعتبر أيضا الركيزة الأساسية لتنمية هذه الطبقة الوسطى، وأيضا التعليم يعتبر أيضا هو العمود الفقري لأي مجتمع من المجتمعات، وهو الذي يوجه ويحدد التريبة والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية.

شكرا السيد الرئيس.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
أشكر السيد المستشار المحترم من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية
على تفضله بطرح هذا السؤال الهام.

وأفاسم معه الرأي بأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ظل هذه
الأزمة الاقتصادية والمالية هو الاقتصاد اللي استطاع أنه يصمد أمام هذه
الأزمة، واللي أعطى إمكانية لأحداث فرص شغل، وكذلك لتحسين الدخل
بالنسبة للمنخرطين فيه.

وفي هذا الإطار، فقد قامت الوزارة بوضع إستراتيجية للنهوض
بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، هاذ الإستراتيجية الهدف منها أساسا وهو
أننا نبرزو أن الاقتصاد الاجتماعي قوي اللي لعب واحد الدور فعال في
محرارة الفقر والهشاشة والتمهيش وإحداث فرص شغل، وبغيت نقول بأن
هاذ الإستراتيجية مبنية على 4 ركائز:

الركيزة الأولى وهي الركيزة القانونية، بحيث أننا وضعنا مدونة جديدة
للتعاونيات باش أننا غنسطو المسطرة ديال إحداث التعاونيات، ما يقاش
الترخيص، غيرجع فقط التصريح، وهاذ العملية انطلقت وراه هو في أطوار
المصادقة.

النقطة الثانية اللي هي أساسية هي الإشكالية ديال التسويق، لأن أتم
كنعرفو بأن المشاكل الكبيرة اللي مطروحة بالنسبة للتعاونيات ومؤسسات
الاقتصاد الاجتماعي وهو تسويق المنتوجات ديالها. وفي هاذ الإطار، أولا،
ابدنا نديرو معارض، معرض وطني ومعارض جهوية، آخر معرض تدار
مؤخرا في مدينة طنجة الأسبوع الماضي، وعندنا معرض، إن شاء الله، في
آخر الشهر في مدينة مكناس، في جهة مكناس-تافيلالت، ودرنا معارض
في العيون ودرنا معارض كذلك في الجديدة، في الرباط... إلخ.

وعندنا كذلك ما يسمى بالأسواق المتنقلة، درنا اتفاقيات مع بعض
المدن على أساس أنهم مرة في الشهر يديرو واحد السوق متنقل في منطقة
معينة من المدينة باش أن الناس تيعرفو أن عندهم إمكانية أنهم يبيعوا
المنتوجات ديالهم في تلك المعارض.

النقطة الثالثة كذلك، في إطار التسويق، وهو أبرمنا اتفاقيات شراكة
مع الأسواق الممتازة، هاذ الأسواق الممتازة اللي هما كين أروقة خاصة
بمنتوجات التعاونيات، يمكن نقول لكم بأن كين بعض التعاونيات اللي وصلوا
رقم المعاملات ديالهم إلى 400 ألف درهم في الوقت اللي ما كانوا يبيعوا
أكثر من 40 ألف درهم في السنة بفضل هاذ العملية.

وكذلك اللي يمكن نؤكد في إطار العملية ديال التسويق وهو كذلك مع
المطارات، درنا اتفاقية باش، إن شاء الله، غتكون أروقة خاصة ببيع
منتوجات التعاونيات وغنداو في مطار طنجة البوغاز.

بالنسبة للنقطة الثالثة، وطرحو إشكالية حقيقة، هي إشكالية التسيير،

وأقل أجر اليوم في الوظيفة العمومية وصل ل 3000 درهم.
هذا باش نبرهونو بأن كين واحد الإرادة حقيقية ديال هاذ الحكومة باش
نطورو الطبقات الوسطى في بلادنا، وباش نفتحو المجال إلى إعطاء نوع من
القوة على الصعيد المجتمعي ديال الموظفين.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه إنعاش الاقتصاد الاجتماعي لدعم التنمية المحلية
والجهوية، الكلمة لأحد السادة من الفريق الفيدرالي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين،

يشكل الاقتصاد الاجتماعي فرصة حقيقية للنمو الاقتصادي في ظل
مناخ ملائم لنمو التجارة العادلة والمنتوجات المحلية والفلاحة العضوية، مما
يجعله بالتالي بديلا مناسباً في ظل التحديات الحالية للعملة واقتصاد
السوق.

إذ يعتبر الاقتصاد الاجتماعي مصدرا حقيقيا لمناصب الشغل والدخل
للفئات المعوزة من الساكنة، كما يشكل عاملا مهما للتنمية البشرية من خلال
توزيع أفضل للثروات في مناطق جغرافية مغمشة، لا تتوفر على أنشطة
صناعية وغير مستقطبة للمستثمرين التقليديين.

ويساهم في دعم التضامن والسلم الاجتماعي عبر إدماج مجموعات مغمشة
ومقصية في المجتمع، مثل النساء، الشباب والمعاقين. كما يعتبر قاطرة للتنمية
المحلية عندما يرتكز على موارد ومؤهلات الجهات، ويبلغ رقم معاملات هذا
القطاع حوالي 7 ملايين درهم ويضم 7140 تعاونية وأزيد من 363 ألف
منخرط، وهي أرقام في ارتفاع متواصل منذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية
البشرية.

غير أن هذا القطاع يعاني من عدة إكراهات ذات طابع مؤسسي وقانوني
ومالي، وأيضا تسييري ومهني. فما هي الإجراءات والتدابير التي
قامت بها وزارتم لتجاوز هذه الإكراهات، وجعل قطاع الاقتصاد
الاجتماعي يلعب دوره الطلائعي في التنمية والتضامن؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعام:

والعامة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار على التدخل ديا لكم وعلى كذلك التشخيص اللي قمتو به.

بغيت أولا نعطيك الرقم الأخير اللي عندنا بالنسبة لعدد التعاونيات، وصلنا إلى 8165 تعاونية، وعدد المنخرطين وصل ل 385 ألف.

النقطة الثانية وهو كين واحد الإقبال كبير، راه كانت كتحدث 300 تعاونية في السنة، السنة الماضية وصلنا إلى 909، وهاذ السنة غادي نفوتو 1000 تعاونية جديدة، وهذا تبيين أنه كين واحد الإمكانية ديال تطوير هاذ القطاع.

النقطة الثالثة، تكلمت على التكوين، بالنسبة للتكوين راه درنا ماستر خاص بالاقتصاد الاجتماعي، درنا اتفاقية مع الجامعة ديال الحسن الأول في سطات، درنا اتفاقية كذلك مع القاضي عياض في مراكش، وراه الأفواج الأولى تخرجت هاذ السنة، وهذا غادي يساهم في تحسين التدبير والحكامه داخل التعاونيات.

النقطة الأخيرة كذلك اللي طرحتم بالنسبة للتمويل، في إطار القانون الجديد درنا واحد الأمر أساسي، وهو غادي يكون واحد السجل ديال التعاونيات، مجال اللي كين السجل التجاري، وهذا غادي يمكن التعاونيات الولوج إلى الصفقات العمومية، وغيرهم كذلك من الولوج إلى الأبنك وإلى الاقتراض، وهذا سيساهم في تطوير هذا القطاع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة حول تنامي ظاهرة الموظفين الأشباح في الإدارات العمومية.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد علال عزويوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

تشكل ظاهرة الموظفين الأشباح معضلة حقيقية في مجمل الإدارات المغربية، وهو الأمر الذي لا يساعد بالمرّة على تطور أداء المرافق العمومية أو حتى ضمان الانخراط الإيجابي للموظفين في مجمل الأوراش والديناميات التي تطلقها الدولة لخلق الثروات وجلب الاستثمارات.

وبالفعل، فمع بداية حكومة التناوب شكلت مبادرة محاربة الموظفين

ولذلك درنا واحد البرنامج اسميتو برنامج "مرافقة"، ديال دعم هاذ التعاونيات حديثة التأسيس، هاذ البرنامج غادي تقدمو لهم دعم تقني، مساعدة تقنية لا من حيث الحكامة ولا من حيث الإنتاج ولا من حيث التسويق، وراه البارحة قدمنا البطائق ل 500 تعاونية، 200 استفادت البارح، وإن شاء الله، غادي نوسعوها ل 500 تعاونية باش أنه نواكبهم ونعطيوهم الدعم الكافي.

شكرا، واسمح لي السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

على أي، لا يمكن إلا أن نثمن الجهود التي كتموموا بها، ولكن أيضا نقول للسيد الوزير بأنه الزمن والسرعة في إنجاز هاذ الشيء مسألة أساسية، حيث أنه هناك أربع عوائق وإكراهات أساسية:

فيها الطابع المؤسسي، أي تعدد المتدخلين وضعف التنسيق بين البرامج؛

عائق قانوني، حيث يجب ملاءمة الأنظمة والمساطر للاقتصاد الاجتماعي والناشطين في هذا المجال؛

مالي، صعوبة الحصول على التمويل؛

تسييري ومهني، قلة الكفاءات في مجالات التسيير والتسويق وكذا في عملية التكوين والدعم والاستشارة.

فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشكل محرك لخلق الثروة وتوفير فرص الشغل، نجد مثلا في فرنسا أنه تساهم أكثر من 200 ألف مؤسسة اقتصاد اجتماعي وتوفير أكثر من 9% من فرص الشغل المأجور بفرنسا.

في بلجيكا، نجد أيضا أنه هاذ الاقتصاد الاجتماعي يشكل 12% من

المأجورين، ويساهم بنحو 5% من الناتج الداخلي الخام، في الوقت اللي

كوجود فيه - للأسف - في المغرب أنه هاذ الاقتصاد لا يشغل سوى 1%

فقط من المأجورين بمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتبقى أيضا المساهمة ديالو جد محدودة على مستوى النمو.

نظرا لهاد الأربع معيقات اللي أشرت لها في البداية، لذلك نطلب منكم،

السيد الوزير، مزيدا من السرعة والعمل على التغلب على هذه المعوقات

حتى يلعب هذا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دوره في التنمية البشرية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم رد على التعقيب؟

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية

العمل، وتجنب كل ما قد ينتج عن ذلك من إضرار بمصالح المواطنين وعرقلة للجهود المبذولة في إطار برامج الإصلاح والتحديث. وفي هذا الإطار، فقد أقر منشور للسيد الوزير الأول عدد 2005/8، أي منذ سنة 2005، بتاريخ 11 ماي 2005 عدة إجراءات، هدفت على الخصوص إلى ربط أداء أجور الموظفين بقيامهم الفعلي للمهام المنوطة بهم، وحددت الإطار العملي لمراقبة انضباط الموظفين. كما أحدثت لهذا الغرض آليات تسهر على تتبع وتقييم سير هذه العملية عبر مختلف المراحل.

والجدير بالذكر أن هذه العملية التي انطلقت منذ سنة 2006 قد أبانت عن فعاليتها، وهو ما عكسته النتائج المتوصل إليها في هذا الصدد، حيث تم بعد التثبت من التغيب عن العمل بصفة غير مشروعة توقيف صرف أجور 80 موظفا خلال سنة 2006، 164 موظفا خلال سنة 2007، 101 موظفا خلال سنة 2008 و284 موظفا خلال سنة 2009.

وانطلاقا مما سلف، فإن التصدي للتغيب غير المشروع بغاية وضع حد نهائي لظاهرة الموظفين الأشباح، يتوقف بالأساس على تفعيل مختلف الآليات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، والتزام كافة المسؤولين عن الإدارة بالتطبيق السليم لجميع آليات المراقبة والتتبع بكل ما يقتضيه الأمر من حزم وصرامة.

وتعترم وزارة تحديث القطاعات العامة القيام في المستقبل القريب بتقييم عام للعمليات السالفة الذكر وبمشاركة كل الأطراف المعنية بغاية بلورة تصور متجدد لمحاربة ظاهرة الموظفين الأشباح، يكون أكثر صرامة ونجاعة وبما ينسجم مع برنامج الحكومة الهادف إلى ترشيد تدبير المرافق العمومية كأساس لحكومة إدارية جيدة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل السي بوغمر.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

السيدان الوزيران،
الإخوة المستشارين،

السيد الوزير يتحدث عن القانون ونحن نتحدث عن الواقع، القانون شيء والواقع شيء والأرقام التي اعطيتها، السيد الوزير، على الموظفين التي تم المعاقبة ديالهم هزيلة جدا، لم تعطونا أرقام الموظفين الأشباح باش نديرو المقارنة.

أخطر من هذا، السيد الوزير، احنا دائما تندورو في الحركة ديال، المشروع اللي كيدور الآن هو مسألة الفساد، وهذا جزء من الفساد اللي تعيشه البلاد.

هاذ الناس، السيد الوزير، كايينة فئتين، كايينة فئة الأشباح اللي

الأشباح أحد أهم الأوراش التي تم رصدها ومحاربتها، لكن سرعان ما خمد وهيغ ولمعان هذه التجربة الرائدة، بحيث أصبحت إدارتنا من جديد محفلا لمجموعة من الأشباح الذين يجبطون زملاءهم الجادين ويهكون ميزانية الدولة، هذا في وقت تنتظر فيه محافل العاطلين فرص عمل دون جدوى. ونجد هؤلاء الموظفين الأشباح في جميع الوقفات الاحتجاجية، يطالبون بالترقيات والزيادات وتبلى لهم طلباتهم على حساب الموظفين الجادين والوطنيين والمخلصين لعملهم ولوطنهم.

نتساءل عن من يحمي هؤلاء ومن يشجعهم على هذا الفعل اللا مقبول؟ وهل من إحصائيات للمبادرة التي شكلت لمحاربة الموظفين الأشباح من قبل حكومة التناوب، أم مازالت دار لقمان على حالها؟

والجميع يعي ازدواجية العمل، والقانون يمنع الوظيفة والعمل الحر، واستغلال النفوذ بالوظيفة والعمل الحر، هذا أصبح جاري به العمل، وأصبحت هذه المعضلة لا علاج لها، والحكومة عاجزة كل العجز على محاربة هذه المشكلة.

وتساهم بعض الإدارات على تشجيع هذه المعضلة بعدم توفير الفضاءات للعمل، ونجد بعض الإدارات لا تتسع لهؤلاء الموظفين، حيث يصبح المتر المربع، 200 متر مربع هي الإدارة والموظفون أكثر من 3000 موظف ولا يتوفرون على مكاتب ولا حتى مقاعد للجلوس.

ومن هذا المنطلق، نسائلكم، السيد الوزير، عن المقاربة المعتمدة من قبل وزاراتكم لمعالجة معضلة الموظفين الأشباح التي أصبحت تعج بها الإدارات العمومية. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد محمد سعد العلمي، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

جوابا عن هذا السؤال الهام، أود أن أشير في البداية إلى أن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية قد حدد بكثير من الدقة والوضوح حقوق الموظفين وواجباتهم.

وفي هذا الإطار، فإن حالات التغيب عن العمل التي يسمح بها القانون تتمثل أساسا في الرخص الإدارية التي تمنحها الإدارة في نطاق الشروط والآجال المحددة في المقتضيات القانونية ذات الصلة، أما في غير تلك الحالات فإن كل تغيب غير مبرر يعتبر تغيب غير مشروع يستوجب المساءلة والمحاسبة.

وسعيا منها إلى ترشيد التدبير العمومي وتخليق المرافق العمومية، ما فتئت الحكومة تعمل على محاربة تفشي ظاهرة التغيب غير المشروع عن

عن الوظيفة.

ولكن حينما يصمت الجميع، وينبغي أن نكون جميعنا مسؤولون، أنت جالس في واحد الإقليم وكتشوف حسب ما تقول بأنه كين سيدات ديال زوجات مسؤولين كبار، لماذا أنت صامت عنهم؟ لماذا لم تبلغ بهم؟ المسؤولية هي مسؤولية الجميع.

وبالتالي أنا أوجه نداء من هذا المنبر، بأنه اللي كي يعرف حالة من هذه الحالات ينبغي أن يبلغ بها، لأنه بلادنا كيخصها تقوم على الشفافية وعلى تحمل المسؤولية، والمسؤولية هي مسؤوليتنا جميعا، أنت مستشار محترم، وتمثل السكان وتدافع عن مصالحهم، وفي إطار دفاعك عن مصالحهم أن تقف ضد هذه الظاهرة، لا أن تستنكرها فقط وإنما أن تعمل من أجل القضاء النهائي على هذه الظاهرة، اللي هي غش، اللي هي استغلال، اللي هي عدم المسؤولية، اللي هي ضحك على المغاربة.

لأنه المغرب بلاد ديال المساواة أمام القانون، كل واحد يقوم بالواجب دبالو، واللي باغي يجلس في دارو يبقى في دارو ولكن يتخلى على الأجرة اللي كيتقضاها لمن يستحقها ولن يبحث عن العمل، هكذا خصنا نتعاملو مع الأشياء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه التدابير الاستعجالية والاستثنائية لتشغيل الشباب المعطل، الكلمة لأحد السادة المستشارين في فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا سيدي الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

أقدمت الحكومة مؤخرا، وهي مشكورة، على تعديل المرسوم المتعلق بالتوظيف، وذلك للتمكن من توظيف حملة الدكتوراه والماستر، بشكل استثنائي، وهو إجراء هام سيمكن من إنهاء معاناة أزيد من 4 آلاف من حاملي الشواهد العليا، والذين ينتظرون الشروع الفعلي في عملية التوظيف.

وقدر ما نسجل بارتياح هذا الإجراء، فإننا نسأل عن مصير باقي حاملي الشواهد من المجازين المعطلين، فرغم أن الحكومة أعطت إشارة لإمكانية استيعاب عدد هام منهم، فإنها تبقى إشارة غير واضحة من حيث المسطرة والأرقام والآجال.

فالوضع المتعلق بخصوص مسألة التشغيل يفرض تدابير استثنائية

اختاروا أنهم يكونوا أشباح ويأكلوا المال الحرام، والناس اللي عندها مشاريع وتبيع وتشري في الطوموبيلات، وكعرفوهم، كين اللي 17 سنة، كين اللي سولتيه في الإدارة دبالو حتى البيرو ما عندوش، وهاذو أطر، وفيهم ناس اللي زوجات ديال مسؤولين كبار وجالسين في الدار، وأخطر من هذا كيترقاو، وملي كتنكون المباريات الوظيفية هما الأولين كيدوزوا قبل من الناس، وهما اللي كيعكزوا الناس يخدموا، وهاذو الأشباح اللي اختاروا أن يكونوا أشباح.

بما أنكم، السيد الوزير، ما عندكمش الأرقام ديال الأشباح اللي احنا كعرفوهم وكعايشوهم يوميا.

كايبة الفئة الثانية، التي كتحمل فيها الحكومة مسؤوليتها والإدارات، هما الأشباح رغما عن أنوفهم لأن كايبة واحد المجموعة ديال الإدارات اللي كتفضل، وهاذو أغليتهم أطر، كتفضل التعامل مع الموظفين الصغار وكتمش واحد المجموعة من الموظفين الكبار لسبب ما، سبب سياسي ولا إداري ولا ما حملوش، ولا كين واحد المجموعة ديال الاعتبارات، وهاذو الموظف اللي رغما عن أفه يصبح شبح، ومع مرور الوقت تعجبه الراحة.

في حين، السيد الوزير، احنا عندنا واحد المجموعة ديال المعطلين اللي كيغوتوا، علاش اللي ما نعروش؟ تدار عملية وتكون عملية جريئة، راه هذا هو التغيير، وملي كينغيو نغيرو راه ما كبقاوش نراعيو، كين الناس اللي مغطيين بمسؤولين كبار، نعصرو، وكما يقول المغاربة ولد النعجة يأكلو الذيب، هذا هو اللي خصو يتدار، باش هاذ الناس اللي جالسين في الشارع يتوظفوا، لأنه احنا كعرفوهم وكعرفوهم بأسأهم وأسأهم أزواجهم، وهاذو زوجات ديال مسؤولين ما كعرفش هي الإدارة اللي هي خدمة فيها وملي كنجي...

أنا كعرفوهم مؤخرا في الجماعات المحلية، السيدة غادي تدوز من السلم 10 إلى السلم 11 وما عمرها حضرت في الإدارة، في حين أن موظفين تخدموا، وكعرفو علاش كيفاش كيدوزوا ذوك الناس.

شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك تعقيب؟ تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات

العامية:

الآليات القانونية هي كلها موجودة لمحاربة هذه الظاهرة، يبقى كيف نحاربها؟

أولا فيما يتعلق بالآلية، الآلية تلزم كل مسؤول عن الإدارة أنه يصرح مرتين في السنة، خلال شهر ماي وخلال شهر نوفمبر بالموظفين اللي كبارسوا عملهم فعلا ويوقع على ذلك، وبالتالي حينما يثبت مسؤول عن إدارة بأن موظف لا يمارس عمله، هنا تبدأ المسطرة ديال المساءلة بما فيه العزل

وأما باقي المعطيات الأخرى، فأعتقد أنني قدمتها في الأسبوع الماضي، ويمكن لزملائكم في مجلس النواب أن يزودكم بها. شكرًا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد أحمد حاجي:

شكرًا سيدي الرئيس، شكرًا السيد الوزير على جوابكم.

أقول لكم، السيد الوزير، أن الله جل جلاله يحب العبد الملحاح، لذلك، سيدي الوزير، هاذو شباب حاملي الشهادات أو بصفة عامة جميع الشباب هما أولادنا، لا بد أن نطرح الأسئلة عليكم إذا اقتضى الحال كل يوم، لأن هاذو أولادنا، أولاد الشعب المغربي، ولذلك لا تنزعجوا من هذه الأسئلة، بالعكس أنها أسئلة في محلها وأن الشباب المغربي ينتظر منا كبرلمان وحكومة الكثير لفتح المجال لهؤلاء الشباب.

أقول لكم، سيدي الوزير، أنني أنتظر أن تعطوني أرقام في هذا المجال والحكومة لا تنكر الجهود التي تقوم بها في هذا المجال، وكذلك فيما يخص القانون المالي عدد المناصب التي جاءت في القانون المالي، ونحن في نصف السنة من القانون المالي كذلك، هناك مناصب للشغل، لذلك نريد فقط أن نسمع صوتنا، صوت هؤلاء الشباب تجاه الحكومة، لا نكر جميع الجهود التي تبذلها.

وشكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات

العامة:

تبعًا لرغبة السيد المستشار المحترم، أريد أن أسرد الأرقام التالية: بالنسبة لعدد المناصب المحدثة في القوانين المالية في السنوات الأخيرة، ومن المعلوم أن معدل عدد المناصب التي كانت تفتح في قوانين المالية هو 7000 منصب، فمنذ بداية ولاية هذه الحكومة عدد المناصب المحدثة تم إحداث 16 ألف منصب في سنة 2008، 12228 سنة 2009، 23820 في سنة 2010 و18802 خلال سنة 2011.

بالنسبة لحاملي الشهادات العليا، أي الدكتوراه والماستر، فقد حرصت الحكومة ومنذ بداية ولايتها على أن تخصص من بين هذه المناصب على الأقل نسبة 10% منها للأطر العليا، وبالتالي فقد تم تخصيص 1250 سنة 2008، 1513 سنة 2009، 1537 سنة 2010، وخلال هذه السنة كان هناك مجهود إضافي، أي تم تخصيص ما قدره 4304 منصب.

وبالتالي إذن في هذا الإطار، في إطار الوظيفة العمومية، بذلت

وحولوا ولو مؤقتة للتخفيف من آثار البطالة التي تتضرر منها أغلب العائلات المغربية، بل إن التوتر الناتج عن هذه الظاهرة يهدد مصالح البلاد واستقرارها، حيث أن مختلف مناطق البلاد تعيش احتجاجًا يوميًا للمعطلين، وتعرف أبواب وزارات عديدة وقفات واعتصامات مستمرة، وحتى مقرات المعامل والمؤسسات العمومية أصبحت عرضة لهذه الظاهرة، وما يصاحب ذلك من تدخلات أمنية وعنف، مما يعبر عن درجة الاحتقان الاجتماعي الذي يسببه استمرار عدد هائل من المغاربة بدون شرب وبدون أي مصدر للعيش.

ونود منكم، السيد الوزير المحترم، أن تقدموا لنا وللرأي العام كيفية تعامل الحكومة مع هذه الظاهرة المقلقة، والمبادرات التي تنوون اتخاذها لمعالجة إشكالية البطالة، سواء المتعلقة بحملة الشواهد العليا أو باقي الفئات من الشباب المعطل، مع توضيح التدابير الاستعجالية ذات الطابع الاستثنائي والتدابير ذات الطابع الهيكلي، والقادرة على توسيع سوق الشغل في القطاعين العام والخاص على المديين القريب والمتوسط. شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات

العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولاً، أشكر السيد المستشار المحترم على تقديمه لهذا السؤال الذي سبق لي أن أجبت على مثيل له، تقدم به فريقه المحترم في مجلس النواب، ولكن على أي حال يمكن أن أجيب عنه مرة ثانية، وإن كان التكرار ربما ليس مفيداً في مثل هذه الحالة.

وأعتقد أن تساؤله عن ما تعتمده الحكومة القيام به في هذا الصدد، كان يمكن أن يعرفه باعتباره يكون أحد مكونات الحكومة، وبالتالي فخر به يعرف تمام المعرفة ما تقوم به الحكومة في هذا الصدد، سواء فيما يرجع للمناصب التي تفتح على مستوى قوانين المالية أو فيما يخص السياسات التي تتبعها الحكومة في إطار تنشيط الاقتصاد وتسريع عجلة التنمية، لأن التنشيط الاقتصادي هو الذي يخلق الحلول الدائمة والمستمرة والمتواصلة.

ولا أعتقد أن التدابير الاستثنائية أو الظرفية هي التي يمكن أن تحل معضلة عامة وكبيرة ومعقدة، مثل معضلة البطالة التي تشكي منها فئات عريضة من شبابنا، وهي معضلة تمس دولاً كثيرة في العالم، وخير دليل على الجهود التي تقوم بها الحكومة، وأتكلّم على هذه الحكومة في ولايتها الحالية، أن معدل البطالة في بلادنا قد انخفض من أزيد من 13% إلى 9,1%، وهذا شيء لا يتحقق بسهولة، هذا نتيجة وثمرة لما هو مبذول من جهد على مستوى القطاعات الاقتصادية في المغرب.

الارتشاء، وما أدراك ما الارتشاء، التي كشفت عنها مجموعة من التقارير، وعلى رأسها التقريرين الأخيرين للمجلس الأعلى للحسابات؟ وما أعدت حكومتكم محاربة المفسدين والمرتشين؟

أما من ناحية إحياء الملفات الموجودة فوق رفوف محكمة العدل الخاصة سابقا، والتي يصل مجموع مبالغها إلى ما حوالي 140 مليار سنتيم، لم يتم إرجاع منها إلا سوى 4 مليارات منها.

محاسبة المفسدين وناهبي المال العام، الأموال العمومية، من مسؤولين وسياسيين ورؤساء مجالس جماعية، على سبيل المثال: فاس نموذجاً، يجب أن يتم عن طريق إقرار مصالحة اقتصادية لاسترجاع الأموال المنهوبة، على الأقل يرجعوا الملايير بل البلايير اللي نهبوا من مدينة فاس، بيع الأراضي ديالها، اللي هي الأراضي ديال الملك العام... حتى ملك الخواص بالطرق الخاصة ديالهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا للسيد المستشار المحترم على حساسه المتعلق بمقاومة الفساد والقضاء على الرشوة، وأرجو أن يكون هذا الحماس هو السائد لدى الجميع في مواجهة معضلة حقيقية تعاني منها بلادنا، وهي معضلة ليست وليدة اليوم، ولكن ما تختلف فيه اليوم وهو أنه هناك إرادة قوية لمحاربة الرشوة والفساد.

هذه الإرادة تتجلى في التصريحات والمبادرات والمواقف التي تتخذ على مستوى عاهل البلاد، وتتجلى كذلك في المواقف والأعمال التي تقوم بها حكومة المغرب، وتتجلى أيضا في عدد من المبادرات والأعمال التي تقوم بها مختلف المنظمات، من بينها المنظمات المؤسساتية، كما هو الشأن بالنسبة للبرلمان، أو منظمات المجتمع المدني بمختلف مشاريعه.

إذن هناك اليوم شعور عميق وإحساس بخطورة هذه الآفة، بخطورتها على الاقتصاد، على النسيج المجتمعي، على السلوكيات والأخلاقيات، وبالتالي الشعور بضرورة تضافر جهود الجميع للقضاء على هذه الآفة، ولست بحاجة إلى التذكير بالتشريعات المختلفة التي تم سنها وإقرارها، وآخر قانون يوجد حاليا في البرلمان وهو القانون المتعلق بحماية الشهود والمبلغين والخبراء، وهذه آلية قانونية أساسية، لأنه من سبيل عن الرشوة سيصبح محميا بالقانون، وبالتالي يستطيع أن يبلغ عن الرشوة، وهذا أحد الأسلحة التي اتخذتها الحكومة من أجل التصدي لهذا الداء وللعمل على القضاء عليه.

فلست الآن بصدد تعداد ما تم القيام به، ولكن يبقى المهم ليس هو سن القوانين، ولكن المهم أساسا وهو أن يعقب سن القوانين، تلك الإرادة

الحكومة مجهودات مضاعفة عن ما كان في السابق، ومثل هذا التوجه كان كذلك على مستوى القطاع الخاص، ويمكن في هذا الإطار كذلك أن أحيطكم علما بأنه في إطار بعض البرامج التي اعتمدها الحكومة، كبرامج إدماج، تأهيل، مقاولتي، أنه في إطار برنامج إدماج تم إدماج حوالي 228 ألف باحث عن العمل، فيما يتعلق بتأهيل وإعادة تأهيل 50 ألف شاب وشابة، وفيما يتعلق بمقاولتي تم إحداث 3400 مقولة، ساهمت في إحداث 10 آلاف منصب شغل، وذلك خلال الفترة بين 2008 و2010.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على هذه الإيضاحات، والسؤال الثالث موضوعه عدم الجرأة في محاربة الفساد المالي ومحاربة الرشوة، عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عزيز البار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد أصبح الكل يجمع على أن أهم مداخل الاقتصاديات العصرية وتحقيق التنمية المستدامة، تتمثل في أبسط تجلياته من خلال محاربة الفساد المالي ومحاربة الرشوة الذين أصبحا ينخران الاقتصاد المغربي.

وفي هذا الصدد، رفعت العديد من التقارير المتعلقة بمجموعة من الحالات بما يكفي من الأدلة والحجج والبراهين، لكن للأسف ظلت هذه التقارير تراوح مكانها، بل إن ناهبي المال العام أصبحوا يمارسون حياتهم العادية أمام الملأ وفي تحدي صارخ للقانون وآليات المساءلة الطبيعية. من أهم المرتكزات التي وردت في الخطاب الملكي لتاسع مارس في هذا الشأن:

- تقوية آليات تخليق الحياة العامة وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة؛

- دسترة هيئات الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية الحريات.

انطلاقا من هذه المرتكزات التي تتجاوب وتطلعات شباب 20 فبراير، هنالك إذن عزم ملكي للقضاء على الفساد والمفسدين بالمغرب.

تقرير المجلس الأعلى للحسابات هو مجرد صورة مصغرة عن الطريقة التي تدبر بها أموال الشعب في جزء من المؤسسات العمومية.

إن ما يقوم به المجلس يعتبر خطوة مهمة في مسار عقلنة مراقبة صرف المال العام، وعلينا نحن كمثلين للأمة والأحزاب السياسية باتخاذ اللازم في شأن الملفات المطروحة للتحقيق.

فلكل هذه الاعتبارات، فإننا نساءلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتها هذه الحكومة فيما يخص ملفات الفساد المالي، وكذا حالات

السيد رئيس الجلسة:

شوية الصمت الله يخليكم، تفضل السي أهدبا.

المستشار السيد شيخ أحمدو أهدبا:

... وهجرته نحو قنوات أخرى، يجد ضالته فيها من خلال تنوع وغزارة وجوده برامجه، إلى الحد الذي أصبح معه المغاربة للأسف يعيشون استلابا ثقافيا ولغويا خطيرا.

وعليه، فإن الحكومة مطالبة بمعالجة هذه المعضلة، وتعمل على تطوير آليات اشتغالها في هذا الصدد عن طريق تقديم منتوجات في المستوى المنشود، تنسجم مع الواقع المعيشي وجو الانفتاح والتعددية الذي يعيشه المغاربة.

كما أن التلغزة الجهوية للعيون، والتي تمثل مجالا واسعا تريبا، من طاطا إلى حدود أوسرد، هي الأخرى تعيش نوعا من الجمود والركود وضعف البرامج وضعف كذلك جودتها رغم الجهود الفردية المبذولة من بعض الصحفيين.

فلكل هذه الاعتبارات، نسألكم، السيد الوزير، عن التصورات التي تقترحونها في وزارتم الوصية لإزالة هذا الجمود الذي يعيشه الإعلام العمومي في بلادنا، وهل لديكم إستراتيجية واضحة المعالم ستطبق في القريب العاجل؟ أم أننا سنظل جميعا، أغلبية ومعارضة، نتفرج على هذه المهزلة الإعلامية؟ لأننا في الحقيقة، السيد الوزير، مللنا من طرح هذا السؤال مرات عديدة دون لمس تحسين على مستوى الواقع.

وماذا تقوم به وزارتم في مجال الإعلام الرقمي، الذي أصبح يلعب دورا مهما وخطيرا في نفس الوقت إن لم يتم استغلاله بشكل جيد، وفي غياب ترسانة قانونية تنظم هذا المجال؟

وأخيرا، ماذا عن الأوضاع المادية والمعنوية للعاملين في مجال الإعلام والصحافة، حتى لا يكون الهاجس هو سلب الحريات بدل دعمها وتقويتها، على اعتبار أن الصحفي في مختلف المنابر، المرئية والمسموعة والالكترونية، هو العمود الفقري لكل إصلاح منشود، يتوخى الحق في الوصول إلى المعلومة والاشتغال بكل حرية واستقلالية عملا بمبدأ "الخبر مقدس والتعليق حر"، مع الاحترام، طبعاً، التام والانضباط الكامل لأخلاقيات المهنة لتعزيز البناء الديمقراطي والمساهمة الفعالة في صناعة الرأي وتأطير المواطنين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد خالد الناصري، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم، هذا السؤال الذي تفضلتم بطرحه، يطرح علي

إشكالا صعبا، ليس لأنه يثير العجز عن الجواب، ولكن لأنه يتسم بطابعين اثنين:

الطابع الأول، طابع العمومية في الصيغة الكتابية التي توصلت بها، وبالتالي أراني مضطرا لأكرر جوابا يتسم أيضا بالعمومية، طالما أن الحصة الزمنية المتوفرة لدينا لا تسمح بالدخول إلى عمق القضايا التي تفضلت بطرحها السيد المستشار المحترم.

السبب الثاني هو أنني أوضع أمام سلسلة من الأسئلة الجديدة، لا علاقة لها بالسؤال الكتابي الذي وجه إلي، وبالتالي هناك إشكال.

أعتقد أن الإطار الذي نشغل فيه في نطاق المحاسبة والمتابعة والمراقبة البرلمانية هي أن نمد الحكومة بالقضايا التي نريد أن نطرح، أما أن نطرح موضوع الإعلام الرقمي والأوضاع المادية وأوضاع الحريات، ويعني مجموعة من القضايا، احنا مستعدين، وأنا مستعد نجي باش نقدم لكم كل الأجوبة الكافية التي تضعكم أمام الصورة الوافية الحقيقية لما يجري في بلادنا.

أما فيما يخص القضايا العامة التي تفضلتم بطرحها، أود القول أن فلسفة الحكومة ووسائل الإعلام السمعية البصرية العمومية هي الاستمرار في الانفتاح وفي الإصلاح، مسألة أساسية، حتى لا يفهم بأن الحكومة جامدة في هذا المجال، أولا.

ثانيا، نسب المشاهدة نسب هامة، ومع الأسف ما عنديش الوقت الكافي، ولكن أعتقد بأنه ليس هناك ما يرير الحديث عن الأزمة وعن النفور، وهذا هو المحور ديال السؤال الذي تفضل به السيد المستشار المحترم.

ثم هاجسنا كقطب عمومي هو دعم وتشجيع الإنتاج السمعي البصري الوطني، وبالتالي لا مجال للحديث عن الاستلاب الثقافي، ثم أن البرامج باللغة العربية والأمازيغية والدارجة لها حصة الأسد في الإنتاج التلفزيوني، وبالتالي لا يمكن أن نقول بأن هناك ميل إلى استبعاد الثقافة الوطنية بكل روافدها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السي بونغر.

المستشار السيد عبد الكريم بونغر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

غير باش نكونوا واضحين حتى لا نتهم بالعدمية، احنا ماشي عدميين، ونحن أبناء هذا الوطن، احنا ما كنجيوش الفراغ، لا، احنا كيبان بأن احنا ما عارفين والو.

السيد الوزير،

الحديث عن القطب الإعلامي الوطني، نديرو (Sondage) ونسمعو

"في معده" (ما شي فقط في المقابلة بين المغرب والجزائر) يقارب 50%، وهذا من الأرقام العليا في العالم التي اليوم لم تعد دولة واحدة باستطاعتها أن تقول بأن نسب المتابعة بالنسبة للقنوات الوطنية ديالي راه كتوصل 50%، لأن اليوم هناك منافسة شرسة لم تكن قائمة في الماضي.

إذ من الطبيعي أن المواطنين المغاربة، وهذا من باب ممارستهم لحريةهم، أنهم ينظرون إلى القناة الأولى والثانية والقنوات المغربية الأخرى ويفتخون كذلك على الفضائيات، وهذا أمر طبيعي، لا يمكن أن نتابعهم أو نقلل من حرمتهم في هذا المجال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية، وعددها أربع أسئلة. السؤال الآتي الأول موضوعه المنحة الجامعية، لمستشاري الفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بنشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

سؤالي يتعلق بالمنحة الجامعية.

يعيش العديد من الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا، وخاصة الذين لا توجد بمدنهم كليات ومدارس عليا، حالة من القلق بسبب الخوف من عدم حصولهم على منحة تساعد على متابعة دراستهم وإعانتهم على التنقل والسكن وتحمل مصاريف الدراسة التي تعجز أسرهم على تحملها، الشيء الذي يقع في العديد من مناطق المغرب وتبقى الملفات رهينة مباشرة من طرف الإدارات المعنية، الشيء الذي يتسبب في الكثير من الإكراهات لدى الطلبة وعائلاتهم.

لذا، نسألكم السيد الوزير المحترم: ما هي الخطوات التي تنوي الوزارة تفعيلها من أجل ترشيد إجراءات الحصول على المنحة خاصة في وقتها المحدد؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

المغاربة أشنو تيقولوا. إيه، نسبة المشاهدة في المقابلات ديال المنتخب المغربي، إيه كاينة، ولكن شي أمور ما كايناش، علاش؟ لأن كهضرو على المنافسة. احنا القطب العمومي المغربي لا ينافس، هذا هو المشكل، لا ينافس لأن المغاربة، احنا راه مواطنين مغاربة كنعرفو آش كيتقال و آش كيتدار، ما كايناش منافسة.

اللي تضاف في السؤال، السيد الوزير، المسألة ديال الجانب الاجتماعي، هذا مسألة داخلية في المشكل، لأن المشكل الاجتماعي حتى هو من المشاكل اللي كتنقل من قيمة القطب العمومي الوطني.

فعلا، كاينة واحد المجموعة ديال... واش احنا ملزمين بأننا ندمجو الإنتاج ديال أمريكا اللاتينية؟ راه احنا لسنا ملزمين، المغرب الآن يعيش فترة ديال التغيير.

الغرض من السؤال، السيد الوزير، وهذا ديمّا كطرحو، واش القطب العمومي ملتزم بهاذ الحركة اللي كييعيشها المغرب؟ هذا هو السؤال، هذا هو صلب السؤال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد المستشار المحترم،

أؤكد لك، حتى يكون جوابي جوابا مباشرا، نعم، القطب العمومي ملتزم، ملتزم أمام الحكومة، أمام الرأي العام، أمام المواطنين والمواطنات الذي يشاهدونه بنسب مشاهدة هامة جدا، وملتزم أمام الضمير الوطني من أجل أن يوفر خدمة تكون في مستوى تطلعات وانتظارات المواطنين والمواطنات.

هناك نقائص، هناك جوانب - بطبيعة الحال - هل تتصورون أنني غادي نجي أمامكم، السادة المستشارون المحترمون، ونقول لكم راه احنا ما عندنا حتى مشكل، لا.

كاين مشاكل ولنا الشجاعة لنعترف بها، والدليل على ذلك أن هناك نقاشا وحرارا كما يقال - وطني واسع داخل وسائل الإعلام السمعية البصرية العمومية مع المسؤولين... إلخ، وهذه ظاهرة صحية نعتز بها، ونعتبر بأنها مدخل لتحسين المنتج الوطني.

هذا يجب أن نتطرق منه لنقول بأننا نحن، كحكومة ووسائل الإعلام السمعية البصرية العمومية، بأنها في نطاق الاستماع الدائم لانتظارات المواطنين من أجل تحسين ما يجب تحسينه، ولكن لا يمكن أن نقول انطلاقا من هذا، ماشي لأننا كقولوا راه احنا خصنا نحسنو، معنى ذلك بأن الواقع الحالي راه هو في مستوى بئس، هذا ماشي صحيح، والدليل على ذلك غادي نعطيكم رقم، نسب مشاهدة القنوات المغربية يقارب في معده، وأقول

بالإضافة إلى هذا، هاذ السنة هاذي بشكل استثنائي خصصنا 3000 منحة لتدارك كل الطلبات اللي كتجيننا في الحالات اللي بعض الحالات الاجتماعية كيغرفوها السادة المستشارين ما استفدتشاي من هاذ الطلب. شكرنا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرنا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السي بنشايب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرنا السيد الرئيس، شكرنا السيد الوزير على رده.

حقيقة ذكرتو، السيد الوزير، اللجان الإقليمية، اللجان الإقليمية دائما تتفاعل مع الإمكانيات المتوفرة لدى الوزارة للبت في الطلبات، هاذ الشي معروف، وكاين بطء في المعالجة ديال الملفات اللي كيتشكاو منه واحد العديد من الطلبة وهاذي ظاهرة في الإدارة ديالنا كإدارة مغربية، نتمنى أن يتحسن أداؤها.

الأرقام التي أعلنتم، السيد الوزير، هي أرقام مشجعة، ولكن كينقي الأرقام العامة اشحال كتمثل في النسبة ديال الطلبات بصفة عامة؟ نتمنى الأرقام تتحسن مستقبلا.

وإذا كانت الوزارة تفتقر إلى الإمكانيات، حقيقة يبقى صراع، ولكن هذا أمر يتعلق بالحكومة بصفة عامة، كيتعلق بتكوين واحد العنصر البشري اللي هو مهم فإن الاستثمارات يجب أن تكون قبل كل شيء في العنصر البشري، وخاصة في تكوين الأطر، لأن الأمم لا يمكن أن تهض بأوضاعها بدون مؤهلات أبنائها وأدمغتهم المنتورة، وبالتالي خص الحكومة ترعى هاذ الشق ديال المنح ديال الجامعة لأن هاذ المنح وخاصة المنح الإضافية لأنه كاين الشرط الثاني من التعليم، كاين اللي كياخذ منحة اللي في مستوى معين، من بعد كيغني مستوى ثاني وكيجخصو منحة إضافية وكيلقي صعوبات، إذن هنا كحكومة وكوزارة خصنا نعملو على تعميم المنح بشكل عام، مع تبسيط المساطر لتحديد المعايير للولوج إلى المنح، عندنا المعايير شوية شيئا ما معقدة، وبالتالي كتحول دون الوصول إلى النتائج المتوخاة.

اللي كتمناو، السيد الوزير، اتما كتمعملوا مشكورين والحكومة كتمعمل مشكورة، ولكن الإخوان الزملاء طلبوا بأن هناك مشكل ديال الحصول على التعليم في الخارج للطلبة الجامعيين، هنا كيلقاو صعوبة في الولوج إلى المنح بالنسبة للتعليم على مستوى الخارج.

وبالتالي كتمناو أن الحكومة تعطيه لهاذ الشق لأنهم الأبناء ديالنا والبنات ديالنا كيعانيو في الحصول على المنح بصفة عامة، وكيعاون الهدر المدرسي اللي من النتائج ديالو أنه بلادنا مكتوفرش على الأطر الكافية والمؤهلة نظرا لانعدام المنح بشكل عام.

شكرنا السيد الوزير.

السيد أحمد أخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرنا السيد الرئيس.

فعلا أنا متفق مع السيد المستشار ملي كيقول بأن قضية المنح هي أحد المعطيات الأساسية بالنسبة لإنجاح المسارات الدراسية على مستوى التعليم العالي، وكظن بأن داخل هذه القاعة واحد العدد ديال الناس مكانش يمكن لهم يوصلوا الجامعة كون مكانش المنح، وبالتالي هذه الملاحظة هي ملاحظة أساسية وهي بدون شك اللي كتفسر لماذا حتى في الفترات اللي كانت فيها الميزانيات ديال القطاع لا تتوفر على إمكانات كبيرة، كان دائما هذا الموضوع عنده أهمية كبيرة جدا.

اللي بغيت نقول بشكل موجز بالنسبة لما يتم القيام به في هذا الأفق ديال الدفع باش الأبناء ديال هاد البلاد اللي من حقهم يستفيدوا من المنح، يتوفروا عليها، بغيت نقول بأن السياسة في هذا المجال بالنسبة للقطاع ترتكز على ثلاث اختيارات كتمكمل بعضها.

الاختيار الأول كيغرفو السيد المستشار وهو أن بالطبع مغاديش يمكن تصورو بأن 100% ديال الطلبة غادي يمكن يستافدوا من المنح، وهذا هو الواقع بالنسبة للبلدان كلها، وبالتالي من أجل ضمان حد أدنى من الإيضاف في الاستفادة، تم الاتفاق منذ سنوات أن التحديد ديال لوائح مترشحين للمنح يتم داخل لجن إقليمية، كيكون فيها الأطراف كلها بناء على واحد العدد ديال المعايير كيغرفها الآن الجميع اللي كتعطي فيها الأولوية فعلا للتلاميذ اللي حصلوا على البكالوريا، اللي من الأسرة ما متوفرشاي على إمكانات مادية كافية وكذلك المناطق اللي ما متوفرشاي فيها مؤسسات جامعية باش يمكن لهم ينتقلوا إلى مدن أخرى. هذا الشرط الأول، وبالتالي هاذ اللجان الآن تشتغل بشكل عادي في الأقاليم كلها بدون أي مشكل يذكر.

الاختيار الثاني هو اللي اشتغلنا عليه احنا منذ ثلاث سنين، وهو التوسيع التدريجي ديال قاعدة المستفيدين، نعطي جوج أرقام فقط، سنة 2008: عدد المستفيدين من المنح في الجامعة المغربية كان الإجمالي ديالهم هو 100 ألف و673 طالب، هاذ السنة هاذي احنا في 154 ألف، أي زيادة ديال 54% منذ سنتين، طبعا أشنو هو الغرض ملي كيقولو الغلاف المالي أتم عارفين هاذ الشي، الغلاف المالي انتقل كذلك بما يفوق 120 مليون ديال الدرهم إضافي اللي خصصناها من الميزانية لهاذ المسألة ديال المنحة اعتبارا لأهمية الموضوع.

الاختيار الثالث، وبدون شك هو الأهم، ملي كتراجعو الآن اللوائح اللي كتوصلو بها من هاذ اللجان الإقليمية، هاذ السنة هاذي نسبة الاستفادة بالاعتبار للطلبات التي تم تقديمها، تتراوح ما بين 93% و100% التي تمهم 13 إقليم، بل أكثر من هذا... (جوج ديال الثواني، السيد الرئيس، الموضوع مهم).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد من خلال التعقيب ديال السيد المستشار استشفيت بأن كايين بعض الجوانب اللي يمكن كايين فيها شي سوء فهم. أولا أنا مقلتش مكينشاي الإمكانيات والدليل على ذلك قلت بأن الميزانية ديال المنح رفعتنا منها منسوب 120 مليون أي 12 مليار ديال السنتم سنويا منذ ثلاثة سنوات، بل الأكثر من هذا قلت بأن عدد المنوحين ارتفعت النسبة ديالو ب54% هاذي سنتين، وهاذ مجهود غير مسبوق في تاريخ هاذ البلاد. المسألة الثالثة قلت بأنه الاستجابة للطلبات التي تصلنا، تتراوح ما بين 93% و100% بالنسبة لـ 13 إقليم.

الآن السيد المستشار أثار موضوع اللي هو الاستفادة بالنسبة للطلبة اللي كيمشيو يدرسوا في الخارج، المبدأ اللي وقفنا عليه مبدأ بسيط جدا وأساسي، أولا التكوينات المتوفرة في المغرب، متوفرة في المغرب، والطلبة اللي كيدرسوا فيها كحاولو ما أمكن نوفرهم المنح، وما أعتقد بأن هذا الإشكال الآن مطروح بالنسبة للمغرب، لكن كايين هناك جملة من التكوينات وضعناها من خلال اللجان التقنية المختصة اللي كنعطيوها الأولوية بالنسبة لبعض المؤسسات اللي هي معروفة، والناس كلهم كيعرفوها فرنسا وأمريكا وفي... اللي كنهرو على أننا نعطيو الأولوية للطلبة اللي مسجلين في هاد المؤسسات باش يمكن لهم يدرسوا بها على اعتبار أن الدراسة بها تشكل قيمة مضافة أساسية وتحتاجها بلادنا.

البقية شي واحد مثلا باغي يمشي يدرس الحقوق في فرنسا ولا في إسبانيا، أنا ما متفقش باش نعطي المنحة، وبالتالي هاذ المسألة هاذي الآن ما بقاش فيها غموض، المبدأ كيف ما قلت هو أولا الاستحقاق، ثانيا الإنصاف، وثالثا تكافؤ الفرص بالنسبة للجميع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه ضعف التأطير الرياضي في الأحياء الجامعية، للمستشارين المحترمين السادة: عمر أدهيل، عبد الحميد السعداوي، عبد الله أبو زيد، سيدي صلوح الجماني، سعيد التدلاوي.

الكلمة لك السي عمر.

المستشار السيد عمر أدهيل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين. السيد الوزير المحترم،

تعتبر الرياضة متنفسا هاما للشباب للتعبير عن مواهبهم ومجالا للتنافس الشريف من أجل حصد النتائج والألقاب، حيث أن العديد من الأبطال الدوليين تم اكتشافهم في التظاهرات الرياضية المدرسية والجامعية. وبالنظر إلى العدد الهائل الذي تختزنه الأحياء الجامعية من شباب مؤهل، قادر على حمل المشعل ورفع العلم الوطني، فإن الوزارة مدعوة إلى تأهيل البنيات التحتية وتعزيز طاقمها بالأطر المؤهلة لتشجيع ظروف الممارسة الرياضية بها وكذا تنشيط اللقاءات والندوات الرياضية.

وعليه، فإننا نسألكم، السيد الوزير، عن الأدوار الممكن القيام بها من طرف وزارتك للمساهمة في التأطير الرياضي داخل الحرم الجامعي وداخل كذلك المؤسسة التعليمية بصفة عامة؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكر السيد الرئيس.

فعلا أنا متفق مع الملاحظة ديال السيد المستشار حول أهمية الجوانب المرتبطة بممارسة الرياضة بالنسبة للحياة الجامعية بشكل عام، ومتفق معه يمكن كاع كذلك باش نقول بأن بدون شك هذا أحد مناحي الحياة الجامعية اللي وقع فيها تراجع منذ عقود.

بدون شك أن الناس اللي في الجيل ديالنا احنا كيتذكروا بأن كانت الرياضة المدرسية والرياضة الجامعية في واحد الفترة فعلا رافد من الروافد الأساسية لتغذية الرياضة الوطنية، وهاذ الشي وقع فيه تراجع لاعتبارات لا مجال للإطالة فيها.

لكن رغم التقصير اللي هو ملحوظ ورغم ضعف التجهيزات، بغيت فقط نبشر السيد المستشار بأن مازلتنا كنعصو سنويا واحد التألق حقيقي ديال الرياضيين الجامعيين في مختلف المنتديات اللي كيساهموا فيها، أولا باتكلمهم على مجهوداتهم هم والفرق اللي كيشغلوا فيها خارج الفضاءات الجامعية، ولكن كذلك لأن هذه الروح ديال الاهتمام بالرياضة كتبقى دائما من المقومات الأساسية ديال التنافسية داخل الفضاءات الجامعية.

ما تم اتخاذه من اختيارات أساسية منذ حوالي سنة ونصف في أفق إعادة إحياء العمل ديال المكتب الوطني للأعمال الاجتماعية الجامعية كيرتكز على أربعة محاور، غادي نذكرها بعجالة، أولها تكثيف الشراكات مع الجهات المختصة المعنية بالتأطير الرياضي، أساسا منهم الجامعات، وهنا أبرمنا واحد السلسلة من الاتفاقات في الأشهر القليلة الماضية مع جامعة العاب القوى، كرة القدم، الريكي، فنون الحرب، ما إلى ذلك، وكذلك مع الوزارة الوصية على القطاع اللي هي وزارة الشباب والرياضة.

المحور الثاني، وهو تكثيف المشاركة في مختلف التظاهرات الإقليمية

وتساعد تقريبا حتى بالنسبة لغير الشباب عن الابتعاد من الكثير من الانحرافات وكثير ذلك من المشاكل التي يتخطى فيها الشباب في هذا الزمن الحالي.

وبالتالي نتمنى، السيد الوزير، أن تلحوا ويكون هناك كذلك تتبع مع جميع الجهات المعنية ومع جميع الجهات التي تربطكم معها شراكة في هذا الموضوع، أن تكون هناك ناس مشرفة على هذا الميدان ومشرفة كذلك على هذا الطاقم الضخم في الأحياء الجامعية من أجل نصل إلى ما نتمناه في السنين المقبلة.
شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك رد على التعقيب؟

السؤال الثالث موضوعه الاستفادة من الدورة الاستدراكية في نهاية الطورين الابتدائي والإعدادي عند إجراء الاختبارات الموحدة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد محمد أقييب:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

زملائي المستشارين المحترمين،

إن ما يتعرض له تلاميذ المؤسسات التعليمية، وأخص بالذكر الابتدائي والإعدادي، عند غيابهم وعدم مشاركتهم بسبب عذر قاهر في الامتحانات الموحدة الجهوية، من الرسوب وإضاعة سنة كاملة من الجهد والعناء، قد يكون سببا كافيا في عزوف عدد من التلاميذ من متابعة دراستهم وزيادة نسبة الهدر المدرسي، الذي ما فتئت الحكومة تعمل جاهدة من أجل تقليصها أو الحد منها.

لأجل كل هذه الأسباب وغيرها، تتوجه بالسؤال إلى السيد الوزير المكلف بالقطاع، وهو كالتالي:

هل تفكرون في إيجاد حل لهذه المشكلة التي تواجه أبناءنا في تعليمهم من خلال طرح مبادرة تعميم الاستفادة التلاميذ من الدورة الاستدراكية، وذلك لكل من تعذر عليه الطورين الابتدائي والإعدادي كما هو الشأن في الدولة الاستدراكية الخاصة بامتحانات البكالوريا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

والجهوية اللي كتوفر لنا، مثلا أن هاد السنة هاذي كانت المشاركة في الملتقى ديال "فيكو" في إسبانيا، الملتقى ديال الريكبي السباعي في مدينة "بورتو" في البرتغال، البطولة العربية بالقاهرة.

الإضافتين الأساسيتين، كترتبط الأولى بمأسسة موعد سنوي وطني اللي هو الملتقى الوطني للألعاب الرياضية الجامعية الكبرى، الذي عرف هذه السنة الدورة الثانية ديالو في مدينة سطات تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة.

والمحور الرابع والأخير وبدون شك هو الأساسي واللي كيجابو على الطرح ديال السيد المستشار، وهو الرفع من مستوى البنيات والتجهيزات والتأطير.

فاتما كتعرفوا بأن قدمنا لصاحب الجلالة منذ أسابيع البرنامج ديال إنشاء 14 حي جامعي جديد، هاذ الأحياء كلها ستوفر على قاعات مغطاة، واحنا الآن في إطار توفير شبكة ديال القاعات المغطاة، اللي ابديناها، الثلاثة الأولين راهم في طور الإنجاز وكاين خمسة في طور التأثيث مستقبلا.

بالإضافة إلى الاستعانة بخبرات ديال واحد العدد ديال الكفاءات الوطنية من مستوى عالي في مختلف المجالات ديال الرياضة من أجل الدفع لهاد الشي اللي طرحتمو واللي كتقترحوا السيد المستشار، واللي احنا متفقين عليه وهو إعادة إحياء الرياضة الجامعية في التألق اللي كانت كتعرفوا في السنوات الماضية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عمر أذخيل:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

أولا نشكركم، السيد الوزير، على التوضيح بالنسبة لهذا الموضوع. بالفعل احنا من خلال التجربة ومن خلال، بطبيعة الحال، الاحتكاك تقريبا الشبه اليومي مع الشباب في جل الأحياء الجامعية، لهذه الأسباب تم طرح هذا السؤال.

وبالتالي، أولا نتمنى بأن ما تم الكشف عنه من خلال جوابكم، السيد الوزير، نتمنى أن يكون في أسرع وقت ممكن لكون بالنسبة لجميع الطلبة الجامعيين، إلى حد الآن هم فقط قلة، كل واحد تقريبا يكافح بمجهوداته الفردية، ولكن نتمنى بالنسبة لهذه الشراكات وبالنسبة كذلك للتنسيق مع وزارة الشبيبة والرياضة لأنه جل الأحياء الجامعية الحالية تفتقر إلى هذه التجهيزات، تفتقر كذلك إلى المؤطرين والمؤهلين في هذا الميدان، وبالتالي هناك بطبيعة الحال، عزوف عن الرياضة.

الرياضة، بطبيعة الحال، هي الأساس، لأنها أولا تساعد الشاب

السيد المستشار، بأن واحد العدد ديال البلدان خلال السنوات القليلة الماضية، تراجعت على هاذ الأنظمة الإشهادية التي كنتقلنا من طور إلى طور، كين واحد العدد من المنظومات التربوية الآن ما بقاش فيها البكالوريا، لأن هذا يطرح أسئلة في المستقبل بالنسبة للمنظومة ديالنا. نفس الشيء كذلك بالنسبة لهاذ الشيء ديال الاعتماد ديال الامتحانات الإشهادية، واش امتحان موحد؟ واش امتحان جموي؟ واش امتحان على مستوى المؤسسة؟

فهذا كله غير فقط الخلاصة ديالو وهو أن المراجعة ستنطال مختلف المقومات، وليس فقط الاستفادة من الامتحانات الاستدراكية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أقييب:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم، واحنا الطلب ديالنا هو احنا نتطلبو غير تطبيق القياس، بمعنى أن الامتحان ديال البكالوريا هو الامتحان الموحد، فعلا كانت النمط ديال الامتحانات كانت كندوز بمراحل بالأقسام، اليوم كين امتحان موحد ديال البكالوريا، كين امتحان موحد ديال الإعدادي، وكين امتحان موحد ديال الشواهد الابتدائية.

كيف يعقل، السيد الوزير، كتحكمو على أولاد المغاربة بالفشل وانهار حتى العائلات ديالهم. نعطيك مثال هاذ التلميذ، احنا كنعرفو المجهودات ديالكم على رأس ذاك الوزارة ما كنعرفوهاش، بالحق كين معضلة، احنا مقبلين على الامتحانات، تصور تلميذة أو لا تلميذ هو الأول ديال القسم، جاء ووقع حالة ديال حادثة سير صغيرة أثناء الانتقال ديالو من المنزل ديالو للمدرسة، العامل، ولو هو مجتهد في القسم، غادي تكون عنده ذاك المادة هو العامل ديال 4 ولا 5 نقط، امشي له السنة كاملة، واش هذا منطق السيد الوزير؟

إلى غادي نتكلمو على العالم وغنتكلمو على التعليم، غادي نقول لك رئيسة دولة فنلندا لما كان عندها استجواب مع الصحافة، منهم صحفي فرنسي، قال لها أشنو هو السر ديال التقدم ديالكم؟ قالت له التعليم، قال لها ثانيا، قالت له التعليم، ثالثا التعليم، في خمسة أسئلة قالت له التعليم.

احنا أولاد المغاربة اليوم راه كنعيشو عيشة حالة، السيد الوزير، في السنة الفارطة ما غادي تقولكمش المأساة اللي كنعيش العائلة ديالها، احنا ما كتدأكروش غير على هذيك التلميذة أو التلميذ، احنا كتدأكرو على الأسرة ديالهم.

كيف يعقل؟ احنا كاملين آباء وعندنا أولادنا كيقرو، كيف يعقل، السيد الوزير، أن هذه التلميذة ولا التلميذ ما حضرش في الثامنة صباحا (الله بخليك ابتي لي في السؤال ديالي، غادي نختصر، الله يجازيكم بخير).

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة أن سؤال السيد المستشار يلامس أحد الجوانب الرئيسية والحساسة في المشروع التربوي ديال المدرسة المغربية، اللي هو أشنو هي المقاييس اللي يمكن على أساسها يتم الإشهاد، وبالتالي الانتقال من طور إلى طور؟

طبعاً، السيد المستشار، لامس هذا الموضوع من خلال جانب معين اللي هو الحيف الذي يطال بعض التلاميذ لاعتبارات قد تكون طارئة، كيمكن يوقع لهم تعثر وما يستافدوش من الدورات الاستدراكية، في حين أن هاذ الموضوع متوفر بالنسبة للتلاميذ ديال البكالوريا.

في الواقع هذه المسألة تحيلنا إلى موضوع أكبر، هو ما يرتبط بنظام التقويمات وبشكل عام هاذ الشيء ديال الامتحانات الإشهادية، باش نقول فقط، وغادي نحاول نذكر ببعض المحطات، بأن احنا أمام إحدى مكونات المنظومة التربوية اللي هي في تطور مستمر، وبالتالي في تغير، غادي نذكر فقط السيد المستشار بأن مثلاً الناس ديال الجيل ديالنا احنا ملي كنا كنعرفو كانت الامتحانات فيها، كلها المحطات الإشهادية امتحان واحد، كانت (CEP) في نهاية الابتدائي، الشهادة الابتدائية، ومن بعد (brevet)، وفي واحد الجيل اللي جاء من بعد ولى (brevet) كيمكن تدوزو ويمكن ما تدوزوش، والبكالوريا. كلشي ذاك الساعة كان متفق بأن امتحان واحد، وتعطى نفس الفرصة للجميع وانتهى.

من بعد، طبعاً، بان بأن هاذ الشيء هذا ما شي هو هذاك، فبالتالي تمت المراجعة ديالو وبشكل عام، الأنظمة اللي احنا الآن نتوفر عليها، ترتكز على ثلاث مكونات:

- المكون ديال الامتحان الوطني، هذا اللي تكلم عليه السيد المستشار؛
- المكون ديال شي امتحان قد يكون جموي أو يكون إقليمي؛
- المكون ديال المراقبة المستمرة.

وعلى حساب المحطة اللي احنا فيها، الأهمية ديال أحد المكونات تختلف، لكن رغم هاذ الشيء كله، هاذ التطور اللي احنا فيه الآن، اللي كيم هاذ المكونات كلها، باش ما يقاش هاذ الحيف بأن امتحان واحد وكتحكمو فيه على مصير التلميذ.

بغيت نقول بأن هاذ المسألة ماشي مرتبطة فقط بالدورة الاستدراكية، ولكن مرتبطة بضرورة المراجعة في أفق التقويم ديال هاذ النمط كله، هاذ الشيء ابدينا هاذي دابا الآن 9 أشهر، كينة لجان مختصة كنعيش حول المحطات بكاملها، في أفق مراجعة نظام البكالوريا، في أفق مراجعة النظام ديال الانتهاء من التطور ديال الإعدادي، وفي أفق كذلك المراجعة ديال النظام ديال الانتهاء من التطور ديال الابتدائي. لماذا؟

أولاً، لأننا احنا ما تنشأغلوش بمعزل مع بقية العالم، وأتم كنعرفوا،

إلى محطات أكثر تقدما.

وأتمنى أنا شخصيا أننا غادي نصلو واحد الوقت اللي غنستغناو على الامتحانات كلها، ويولي النجاح شكل طبيعي وعادي، لأنه متوفر بالنسبة للجميع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع وآخر سؤال، موضوعه مدى مراقبة ومتابعة مؤسسات التعليم الخاص. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السي ميارة.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يخضع التعليم الخاص ببلادنا باهتمام متزايد من طرف مختلف الفرقاء، وهو ما جسدهته الحكومة باتخاذ مقاربة التشاركية في هذا القطاع، تهدف إلى تحفيز مؤسسات التعليم الخاص على تعبئة إمكانياتها وتعزيز قدراتها في مجال التربية والتكوين، حيث تقضي الدعامة 18 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين بمنح مجموعة من التدابير التحفيزية والإجراءات التشجيعية لفائدة المؤسسات الخاصة للتعليم والتكوين من أجل تنمية استثماراتها في المناطق والأسلاك ذات الأولوية.

وعلى الرغم من أن المشرع المغربي قد عمل على إخضاع هذه المؤسسات لمراقبة إدارية ومتابعة بيداغوجية من قبل الوزارة الوصية بهدف ضمان احترامها للشروط والقواعد الواردة في النصوص القانونية ودفاتر التحملات، غير أن البعض منها يبقى بعيدا كل البعد عن المتابعة البيداغوجية ورقابة وزارة التعليم، وتنتشر فيها بعض المظاهر السلبية التي تؤثر سلبا على المنتج التعليمي لهذه المؤسسات.

وعليه، فإننا السيد الوزير المحترم، نود منكم حصيلة مختصرة عن مراقبة الوزارة لمؤسسات التعليم الخاصة، وعن الإجراءات والتدابير التي اتخذت والتي ستتخذ لضمان احترام هذه المؤسسات للشروط والقواعد القانونية والتنظيمية المتفق عليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

كيف يعقل أن دابا كتسد المدرسة في الثامنة، واخاتجي في أوقسمين يقول لك لا، احنا ما غادي يمكناش لأن يمكن تسرب الأسئلة، متفقين، هذا غير عادي وغير معقول، السيد الوزير، راه ما يمكناش، احنا كنعرفو المجهود ديالكم، واحنا كنبطبو منكم أنكم تجتهدوا فيما يخص هاذ الامتحانات اللي مقبلة لأن ما يبقاوش التلاميذ لعبة في يد الظرف والوقت، وخصوصا البنات، أتم كنعرفوا الظروف اللي كيروا منها، كنتصبح بنت مريضة ولا...

وشكرا السيد الرئيس على واسع الصدر ديالكم والصبر ديالكم، وعلى كل هذا سؤال كهم واحد الشريحة ديال المغاربة، كطلب من السيد الوزير أنه يتعامل مع هذا السؤال ويحل لنا هذا المشكل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا كنتفهم الانفعال ديال السيد المستشار، ولكن في نفس الوقت كنتعتقد بأن ما غاديش نفتحو نقاش جدي في الموضوع، لأن اللي كيسمع هاذ الكلام كيعتقد بأن فعلا أنا ماشي، مسيب على راسو.

أنا تكلمت بأن الانتقال في المحطات الإشرافية واقف على ثلاث مقومات، اسمها المراقبة المستمرة والامتحان الجهوي والامتحان الوطني. وهاذ الشي هذا باش النظارة ما يمسيوش غالطين، هاذ الشي بالنسبة للامتحان ديال الشهادة الابتدائية مثلا، أي الانتقال في النهاية ديال الطور الابتدائي، المكونين الأولين، اللي هو الامتحان الجهوي والمراقبة المستمرة يشكون 75% ديال النقطة، فبالتالي حتى ملي كنتوقع الحوادث اللي كيتكلم عليها السيد المستشار، الثقل ديالها راه ثقل نسبي، فإذن ما نمسيوش عاود ثاني نغلطو الناس كلهم.

فبالتالي هاذ التعثرات اللي كيمكن تقع...

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك السيد المستشار، الله يخليك السيد المستشار راه اخذيتي وقتك في الرد.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

التعثرات اللي يمكن لها تحدث كيمكن تكون، ولكن في نفس الوقت هاذ الشي راه مؤسس على أمور اللي هي معقنة، وبالتالي حتى المراجعة ديالها ما كتمشي غير فقط لأننا أمام اختلالات، لا، لأننا أمام تطور طبيعي ديال واحد المنظومة اللي ملي كنتضج الشروط ديالها، يجب مراجعتها، وكيف ما ذكرت انتقلنا في ظرف 30 سنة من امتحان واحد في يوم واحد بالنسبة للجميع إلى نظام أكثر تركيب وأكثر تعقيد، وغادي ننتقلو غدا إن شاء الله

وهذا الشيء كله -طبعاً- غادي يخلق واحد العدد ديال العمليات ديال إعادة ترتيب الأوضاع اللي احنا فيها الآن، وهذا الشيء هو اللي ابدناه دابا الآن ثلاثة أشهر، أي أن مؤسسة كنطلبو منها باش تخضع لهاذ الضوابط الجديدة.

وأتمنى أننا في غضون هاذ السنة هاذي نكونو تغلبنا على هاذ الموضوع بشكل نهائي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السي البار.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

في الحقيقة، السيد الوزير، لا يسعنا إلا أن ننوه بالجهودات الجبارة التي تبذلونها في التعليم بصفة عامة وفي التعليم الخصوصي بصفة خاصة. غير أننا لازلنا نطمح إلى المزيد من التركيز والحرص الكبير لأن المدرسة الخصوصية قد لا يخفى عليكم، وأتم أدري بالموضوع، أصبحت مرفق تجاري ليس إلا، تهافت على بناء مؤسسات لا تستوعب حتى العدد القليل جدا مما هو مسجل داخلها.

وهذا يحز في أنفسنا، وفي الأجيال التي تترى في هذا المكان الصغير جدا والمحدود، ناهيك عن المعدات والأدوات التعليمية، العلمية بالخصوص، تستعار للأخذ أو للموافقة على الرخص، وهذا يحز في أنفسنا. ولستم، السيد الوزير، سوف لن تعاونا، لأن المشكل يجب أن يتجند له الجميع، من طاقم التفتيش والمؤسسات، وكل من يساهم في إعطاء ذلك الترخيص.

نحن مع تشجيع المؤسسات الخصوصية، ولكن مع احترام الضوابط الصحية والتعليمية حتى نفسح المجال للمفتشين باش يقوموا بالواجب ديالهم على الوجه المطلوب.

فأنا جد مسرور بجوابكم، وأنكم متمكنين ووضعتهم أيديكم على مكانم الجرح، وتمنى جميعا باش نساعو إلى العلاج والدواء العاجل، وهذا ليس بعزيز على مقدرتكم وعلى استعدادكم للقيام بالوجه الكامل للتعليم وفق التوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن شكرا لمساهمتكم.

نرفع الجلسة، وننتقل إلى الجلسة المخصصة للتشريع.

فعلا أنا كناشاطر السيد المستشار في التشخيص بشكل إجمالي اللي قام به فيما يرتبط بمسألة أساسية، اللي هو احنا أمام أحد الروافد الجوهرية ديال منظومة التعليم العالي، وبالتالي أشنو هو الدور ديال المراقبة والمتابعة اللي كتمارسها الدولة من خلال الصلاحيات اللي موفرة لها؟

فعلا ملي كنستحضرو الأرقام ديال العمليات التي تم القيام بها وعدد المؤسسات التي تتم مراجعة بعض الاختلالات اللي كوقوفو عليها، كقلقوا أرقام اللي هي محدودة نسبيا.

ولكن في العمق ملي جينا نراجعو هاذ الموضوع هاذي الآن ثلاث سنوات، لقينا بأن الخلل ماثي في قضية المتابعة، الخلل في التصور اللي عندنا ديال هاذ الشيء ديال أشنو هي العلاقة ما بين الوصاية وما بين المشروع اللي كاين في القطاع الخاص، ووقفنا أن الخلل الأساسي يتم في أن المسطرة اللي كانت متبعة كانت هي كالتالي، وكيعرفها الجميع:

كيجي شي أحد عنده مشروع باش يدير مؤسسة، ككشفو واش الشروط الإدارية متوفرة، هاذ الشيء كيعرفوا الجميع، وواحد الحد أدنى على مستوى البنيات والتجهيزات، ومن بعد كيقولو له اتكل على الله وكيبدا يخدم، ومن بعد كوليو دائما في ذاك السؤال الكبير، هاذو تلاميذ وطلبة كيقراوا، إلى جينا نوقفو المشروع غادي نوليو في مشاكل، والآباء والأولياء كيقبلوا الفلوس، واحد العدد ديال القضايا، وبالتالي كنسأو الجهر.

أشنو هو الجهر؟ هو اللي أشرت له في السؤال، وهو ما هي نوعية المشروع التربوي اللي مؤسس عليه هاذ الشيء كله، هاذ المسألة هاذي كان فيها خلل على المستوى التنظيمي، أشنو هو الخلل؟

الخلل وهو أن ملي ككشفو المؤسسات ديال التعليم العام، الجامعات، كقلقوا بأن عندنا مسطرة لاعتماد المسالك من خلال احترام دفاتر الضوابط التربوية، عندنا مسطرة للتأكد من سلامة المسيرين الإداريين من خلال المباريات والترشيحات، وذاك الشيء كله اللي كيعرفو الجميع، اللجن الوطنية وانتقاء المترشحين، وهاذ الشيء كله، عاد عندنا -طبعاً- المراقبة ديال التسيير الإداري اللي كتمارسها الدولة. هاذ الشيء كله ما كناش كنديره بالنسبة للقطاع الخاص.

الآن، من بعد التنظيمات اللي سطرناها من خلال جملة من المراسيم هاذي سنتين، من أبريل 2009، واللي بموجبها وضعنا مساطر من أجل خلق الكليات الخاصة واعتماد المسالك وخلق الجامعات الخاصة والاعتراف بالشهادات ديال هاذ المؤسسات، الآن كتوفرو على ضوابط اللي هي ضوابط واضحة، أي أن هاذ المؤسسات باش يمكن لها تفتح، خصها تعتمد دفاتر تحملات مرتبطة بالجوانب التربوية، وبالتالي المسالك هي التي يتم اعتمادها وماشي المؤسسات بشكل عام، باش نعرفو بأن هاذ السيد اللي باغي يكون المهندس واش عنده الأساتذة، واش التوازنات اللي جايبها في برنامج العمل ديالو هي هاذيك، واش المراقبة هي هاذيك، واش التدريب هي هاذيك أو لا.